نشاطات الجمعية خلال عام ٢٠١٣

قامت الجمعية خلال عام ٢٠١٣ بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وتمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعية ورفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا.

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية عدة لقاءات وندوات وورش عمل ودورات تدريبية ومحاضرات خلال عام ٢٠١٣ حول موضوعات وقضايا تهم الجهاز المصرفي.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠١٣ مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. وفيما يلي نستعرض أبرز نشاطات الجمعية خلال العام ٢٠١٣.

أ- قضايا السياسة العامة

❖ جمعية البنوك تناقش تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية

عقدت جمعية البنوك في الاردن اجتماعا موسعاً بمشاركة خبراء من البنك المركزي وجمعية البنوك والبنوك العاملة في المملكة، وذلك يوم ٢٧ آذار ٢٠١٣، لمناقشة ملاحظات واستفسارات البنوك حول تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية (٢٠١٢/٥٦) الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

ويأتي الاجتماع بعد إصدار البنك المركزي لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية والتي ستسري أحكامها على جميع البنوك العاملة في المملكة بعد ١٨٠ يوم من نشرها في الجريدة الرسمية، ليبدأ سريانها في شهر أيار ٢٠١٣، وبعد ورود العديد من الاستفسارات من قبل البنوك حول بعض البنود الواردة في التعليمات وكيفية تطبيقها.

ورحب مدير دائرة الدراسات في جمعية البنوك فادي مشهراوي بالحضور من البنك المركزي الأردني ومن البنوك الأعضاء، مبيناً أن هدف الاجتماع هو الإجابة عن استفسارات وأسئلة البنوك حول تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، ووضع البنك المركزي الأردني في صورة التحديات والصعوبات التي قد تواجهها البنوك في تطبيقها لتلك التعليمات.

من جهته أكد مساعد المدير التنفيذي لدائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي على اهتمام البنك المركزي الكبير بهذه التعليمات وأنه جاد في تطبيقها لما لها من أثر كبير في تنظيم العلاقة بين البنوك وعملائها وهو ما يصب في مصلحة البنوك نفسها وفي مصلحة المتعاملين مع البنوك. وبين أن البنك المركزي استمزج آراء البنوك مسبقاً على مشروع التعليمات قبل إصدارها بشكل نهائي، وأنه أخذ بعين الاعتبار معظم الملاحظات التي أبدتها البنوك، إضافة لأنه تم مناقشة التعليمات من قبل مندوبين عن الجمعية مع الإدارة العليا في البنك المركزي وتم أخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار، وأكد أنه لن يكون هناك تأجيل لتاريخ نفاذ التعليمات. وبين الفيومي أن البنك المركزي لم يتراجع عن سياسة تعويم العمولات وإنما تم تحديد سقوف عليا محتسبة من واقع العمولات الموجودة فعلاً لدى البنوك، مشيراً لأن النسبة المئوية السنوية الفعلية APR جاءت لتعكس جميع الكلف التي يتحملها العميل في سعر واحد. وأوضح الفيومي أن الهدف العام للتعليمات هو إدارة المخاطر وضمان العدالة والشفافية وتكافؤ الفرص وحماية البنك من المغالاة في بعض الأمور بما يضمن حقوق البنك والعميل.

وأشارت سوسن جرار من البنك المركزي الأردني إلى أنها تلقت استفسارات من العديد من البنوك حول تطبيق التعليمات، وتلقت استفسارات حول كيفية احتساب APR موضحة أن احتسابه موضوع فني وسيتم من خلال الكمبيوتر بناء على المعادلة، مع التأكيد أن APR مطلوب من البنوك التجارية والإسلامية على حد سواء.

وقد طرح ممثلو البنوك الأعضاء خلال الاجتماع مجموعة من الملاحظات والاستفسارات والتي قام مندوبي البنك المركزي بالإجابة عليها، كما تم خلال الاجتماع توزيع مقترح على الحضور من البنك المركزي يوضح للبنوك كيفية التعامل مع الحسابات الجامدة، وذلك لدراسته وإبداء أي ملاحظة قبل اعتماده رسمياً.

وتوصل المجتمعون الى ضرورة ان تقوم البنوك بتزويد البنك المركزي مباشرة بأية ملاحظات قانونية على التعليمات، والطلب من ممثلي البنك المركزي مناقشة الإدارة العليا في المركزي بخصوص تأجيل تاريخ نفاذ التعليمات لشهرين على الأقل وهو ما يعتبر مطلب عام من كل البنوك. كما تم الطلب من ممثلي البنك المركزي العمل على إدراج جميع الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بالتعليمات على الموقع الالكتروني للبنك المركزي حتى يتسنى لجميع البنوك الاطلاع عليها والاستفادة من الإجابات عليها. وتم في ذات اليوم عقد اجتماع فني بين مندوب البنك المركزي ترماح الرمحي مستشار تراخيص برمجيات مجلس المدفوعات الوطني مع الفنيين في البنوك الأعضاء لمناقشة الجوانب الفنية والتقنية المتعلقة بتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية.

ب- اجتماعات لجان الجمعية

❖ البنوك تدرس اجراءات تحصين الشيكات ضد التزوير

عقدت جمعية البنوك في الاردن يوم ٢١ كانون الثاني ٢٠١٣ اجتماعا ضم ٥٣ ممثلا عن البنوك الأعضاء ومندوبي البنك المركزي الأردني، لبحث موضوع الشيكات المزورة، حضره مدير عام الجمعية والمدير المالي والإداري باسم عادي.

ورحب مدير عام الجمعية بالحضور وأفاد ان الموضوع يخص مشكلة تزوير الشيكات التي تشهد تزايدا مستمرا وأثار محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز وذلك في آخر جلسة لمجلس المدفوعات الوطني وتم مناقشة من الموضوع من قبل مجلس إدارة الجمعية وقرر المجلس دعوة المعنيين من البنوك لمناقشة الموضوع بشكل مستفيض للخروج بتوصيات محدودة للتغلب على مشكلة تزوير الشيكات.

وأقترح المشاركون في الاجتماع مقترحات وتوصيات تفيد أن إضافة أي علامات أمنية جديدة على الشيك لا يحد من تزوير الشيكات بل بالعكس سوف يزيد العبء على مدقق هذه الشيكات وكلما قلت العلامات الأمنية يكون من السهل اكتشاف التزوير.

واقترح المجتمعون أن يدرس البنك المركزي الأردني والبنوك إمكانية إرجاع الشيك إلى وضعه القانوني الأصلي وهو أمر دفع غير معلق على شرط وان لا يعاد استخدامه كأداة ائتمان، وتطبيق الشيك Digit والمفترض أن يطبق من قبل البنوك وبشكل إلزامي مع نهاية الشهر الحالي.

ودعوا الى وضع علامات أمنية جديدة تمسك من خلال نظام ECC والاتجاه الى الخيار الأفضل لموضوع تزوير الشيكات هو خيار الـ Termination لاستخدام الشيك ولمدة لا تزيد عن الخمس سنوات.

كما اقترحوا أن يتم إضافة شريط مغناطيسي أسفل ورقة الشيك تحتوي على رقم الحساب رمز البنك ورمز الفرع كما هو موجود في بطاقات الفيزا وأن يكون هنالك أجهزة لدى البنوك لكشف العلامات الأمنية كما هو في النقد، وأن يبحث حق التحصيل T+٠ بان يعطى حق الإيداع يوم إضافي بحيث تستطيع البنوك التدقيق على هذه الشيكات كما أن T+١ سوف يمنح للبنوك فرص للتواصل مع عملائها بشكل أفضل.

ودعوا الى تفعيل نظام البصمة على الشيك وربطه في مركز معلومات على مستوى الجهاز المصرفي ما يساهم على المدى المتوسط والبعيد في خلق قاعدة بيانات ومعلومات تكون البنوك فيها على درجة عالية من الاطمئنان في عمليات الـ ECC. وقد تم الطلب من ممثلي البنوك

خلال الاجتماع تزويد الجمعية بملاحظاتهم حول موضوع الشيكات المزورة.

❖ جمعية البنوك تعقد إجتماعاً للجنة أمن ومخاطر المعلومات

عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم ٨ تموز ٢٠١٣ اجتماعاً حول لجنة أمن ومخاطر المعلومات، حيث افتتح الاجتماع مدير عام جمعية البنوك مرحباً بأعضاء لجنة امن ومخاطر المعلومات، ومؤكداً على أهمية استكمال العمل على مبادرة الحملة الإعلانية الخاصة بأمن ومخاطر المعلومات لكي يتم تفصيل جميع الامور المتعلقة بها وعرضها على مجلس ادارة الجمعية.

وتحدث أيمن غنوم رئيس اللجنة عن مبادرة الحملة الإعلانية وقام بالتذكير بأهم النقاط التي تم الاتفاق عليها في الاجتماعات السابقة لفريق العمل الخاص بالحملة بعد نقاشات مستفيضة، وتطرق لنقطة الخلاف الوحيدة العالقة والتي تكمن بتمويل الحملة إما بالتساوي بين البنوك أو بتوزيع الكلفة حسب حجم البنك، وقدم اقتراح أن تتم مناقشة إمكانية تدبير تمويل الحملة من صندوق الجمعية وفتح باب الحوار لأعضاء اللجنة.

وبين غنوم بأن التكلفة التقديرية للحملة الإعلانية لكل بنك لا تزيد عن عشرة آلاف دينار وهو مبلغ ضئيل نسبياً حيث تقوم البنوك عادة بتمويل المعدات والخدمات الأعلى كلفة من أجل تعزيز أمن وحماية المعلومات وتقليل مخاطرها ونبه بأن حدوث هجمة واحدة يمكن أن يكلف البنك المستهدف مبالغ كبيرة جداً ناهيك عن آثار الإضرار بسمعة البنك.

واقترح مندوب البنك المركزي بأن تتفق اللجنة على الخيارات المتاحة وأن تتم كتابة التوصيات ليتم عرضها على مجلس إدارة الجمعية ليتم اختيار إحداها، واقترح أن تقوم الجمعية بتنسيق event مع شركات عالمية في الأردن بحيث تقوم هذه الشركات بالرعاية وبتغطية بعض تكاليف الحملة الإعلانية.

وتمت مناقشة حول إصدار التوصيات المناسبة ومن ضمن الاقتراحات أن يتم اجتماع بمدراء البنوك يعرض عليهم موضوع الحملة أو أن يتم إدراج موضوع الحملة ضمن الاجندة الخاصة باجتماعات مدراء البنوك الدورية في الجمعية.

وبعد المناقشة مع الاعضاء تم التوصل الى التوصيات لتوفير الموازنة المطلوبة بحيث توصي اللجنة باختيار احدى التوصيات للتمويل وهي كالأتي:

١ – زيادة مبلغ المشاركة من قبل جميع البنوك وبنفس نسبة المشاركة المقررة لكل بنك بحيث يكون مجموع الزيادات مساوي للموازنة المطلوبة في العام القادم.

٢ – إطلاق مشروع تتم ادارته من قبل جمعية البنوك بهدف توفير التمويل والرعاية للحملة من قبل شركات خاصة تدعم اهداف الحملة.

٣ – توزيع المبلغ المطلوب بالتساوي على جميع البنوك.

٤ – توزيع المبلغ المطلوب بالتوازن حسب حجم البنك على جميع البنوك.

كما قام غنوم بفتح باب المناقشة حول فكرة رعي مؤتمر يختص بأمن ومخاطر المعلومات في القطاع المصرفي في الأردن وتم إبداء الموافقة من قبل أعضاء اللجنة.

❖ جمعية البنوك تناقش موضوع دخول بنوك جديدة في تسعير الجوديبر

عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/٨/٢٨ اجتماعاً لمندوبي البنوك المشاركة حالياً في تسعير فائدة الإقراض والاقتراض في سوق ما بين البنوك (الجوديبر) والبالغ عددها عشرة بنوك، وبحضور مندوب عن البنوك التي ترغب في المشاركة بتسعير

الجوديبر.

ويأتي هذا الاجتماع على خلفية طلب بعض البنوك من الجمعية المشاركة في تسعير الجوديبر، حيث قامت الجمعية بعقد اجتماع أولي ضم مندوبين عن جميع البنوك العاملة في الأردن بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٦، وأوصى الحضور بإحالة الموضوع للجنة مصغرة تضم البنوك المشاركة حالياً في تسعير الجوديبر ومندوب عن البنوك التي أبدت الرغبة بالمشاركة في التسعير.

وقد ناقش الحضور في الاجتماع عدة قضايا من بينها كفاءة التسعير الحالية ومدى تأثير دخول بنوك جديدة عليها، وأوصى الحضور بأن يتم استخدام نفس آلية التسعير الحالية وذلك باستبعاد أعلى سعر وأدنى سعر من التسعير بغض النظر عن عدد البنوك التي ستدخل في تسعير الجوديبر.

كما أشار الحضور إلى مجموعة من المعايير والشروط التي يجب أن تتوفر في البنوك التي سيتم اعتمادها للمشاركة في تسعير الجوديبر بما في ذلك التنوع وذلك بأن تتضمن على البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية، وأن تتضمن على البنوك الكبيرة والبنوك الصغيرة. كذلك سيتم المفاضلة بين البنوك الراغبة في المشاركة بتسعير الجوديبر باختيار البنك ذو حجم النشاط الأعلى.

❖ جمعية البنوك تعقد اجتماع للجنة القانونية

عقدت جمعية البنوك في الاردن اجتماعاً للجنة القانونية وذلك على مدار يومين (١٩-٢٠ اب /٢٠١٣) في مقر الجمعية،حيث ضم ثلاثة عشر عضواً من البنوك الاعضاء ، وقد تم دراسة المسودة الجديدة لمشروع قانون وضع الاموال المنقولة ضماناً للدين ،والخروج بملاحظات وتوصيات البنوك الاعضاء الموحدة.

❖ اجتماع اللجنة القانونية

عقدت جمعية البنوك في الاردن اجتماعاً للجنة القانونية وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/١٠/٢٣ بحضور مدير عام جمعية البنوك إضافة لأربعة عشر عضواً من اللجنة القانونية كممثلين عن البنوك الأعضاء.

وقد ناقش الحضور موضوع حوالات الحق لوزارة الأشغال العامة حيث أن الوزارة تعتمد في قبول حوالات الحق صيغة وتستثني منها الحجوزات القضائية وأية غرامات أو مطالبات على المقاول، علماً بأن الوزارة على استعداد لقبول أي طرح لا يخل بحق البنوك وبنفس الوقت يحافظ على حقوق الوزارة تجاه المقاولين ولا يخالف القرارات القضائية.

كما ناقش الحضور موضوع اعتماد حضور أعضاء مجلس الإدارة والتصويت في الاجتماعات التي تتم بواسطة conference call،skype،video، نظرا للتطورات الحديثة في تكنولوجيا الاتصالات ونظرا لوجود أعضاء مجلس الإدارة خارج المملكة ولصعوبات السفر والمواعيد.

وناقش الحضور أيضاً موضوع الوكالات العدلية الصادرة من قبل المحاكم الأردنية للبنوك العاملة في الأردن وذلك ن اجل القيام بعمليات مصرفية بموجب تلك الوكالات وانه لا توجد حاليا طريقة موحدة رسمية للتأكد من صحة الوكالات أو المعلومات الواردة في هذه الوكالات أو التأكد فيما إذا كانت سارية أو جرى إلغائها كما هو عليه الحال في نظام الأحوال المدنية أو الموقع الالكتروني لدائرة مراقبة الشركات حيث يتم التأكد من المعلومات من خلال هذه الأنظمة بينما لا يوجد نظام ربط يمكن البنوك من خلاله التأكد من البيانات الواردة على متن الوكالات المقدمة.

كما تم مناقشة مشروع قانون إعادة تنظيم أعمال التاجر وأحكام الإفلاس والتصفية لسنة ٢٠١٢، إضافة لمناقشة مشكلة الديون المتعثرة وطول مدة الإجراءات القانونية للتحصيل والتي أصبحت لا تحقق الضغط المطلوب الذي تريده البنوك لتسوية حسابات العملاء المتعثرين لديها.

❖ اجتماع اللجنة القانونية

عقدت جمعية البنوك في الاردن اجتماعاً للجنة القانونية وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/١٢/٤ بحضور مدير عام جمعية البنوك إضافة لثمانية عشر عضواً من اللجنة القانونية كممثلين عن البنوك الأعضاء.

وناقش الحضور موضوع حضور أعضاء مجلس الإدارة بواسطةconference call،skype،video وذلك حسب قرار مجلس إدارة الجمعية المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٨. كما تم مناقشة موضوع المدينين إلى طلب الصلح الواقي من الإفلاس لإعاقة إجراءات التنفيذ على السندات التي تؤمن ديونهم، إضافة لمناقشة موضوع ختم الجيرو للشيكات.

❖ البنوك تنفذ حملة للتوعية حول أمن ومخاطر المعلومات والتقنيات المصرفية

قرر المشاركون في اجتماع لجنة أمن المخاطر ترشيح أعضاء من مدراء التسويق في البنوك لفريق عمل الحملة الإعلامية التي اوصت بها اللجنة لتوعية الجمهور حول أمن ومخاطر المعلومات والتقنيات المصاحبة لها والاحتيال الالكتروني.

وأنضم للفريق طارق الحاج حسن من البنك العربي وهاني خضر من بنك القاهرة عمان وإيمان عفانة من بنك الاردن دبي الإسلامي، وهدى الخطيب من بنك الإتحاد وخلدون ربابعة من كابيتال بنك وروان سعيد من بنك ستاندرد تشاترد وبشير عمر من بنك الاسكان.

وكانت اللجنة قد اجتمعت يوم ١٦ كانون الثاني في جمعية البنوك، حيث أكد مدير عام الجمعية أهمية الاستمرارية في العمل لتحقيق لانجازات المرجوة من قبل اللجنة. وبين أن الحملة الاعلامية تخص جميع البنوك والتي قد تنقصها الموارد اللازمة للقيام بهذه المهمة بأكمل وجه، وتم التوصية بالاستعانة بجهات متخصصة للقيام بهذه المهمة لصالح القطاع المصرفي وإعداد عرض لكي يتم تقديمه إلى مجلس إدارة الجمعية لدراسته.

وكان رئيس اللجنة أيمن غنوم قد أعد مسودة ورقة عمل بالتنسيق مع فريق عمل الحملة الإعلامية الذي يتكون من عبير بطاينة نائب رئيس اللجنة ومنسق اللجنة رامي شاهين ورياض الجزماوي وهشام الشمالي وينال الصناع وعلي الكباريتي. وتم توزيع مسودة ورقة العمل قبل بداية الاجتماع تتضمن مقترحات حول الحملة الإعلامية لرفع الوعي عند المواطنين بخصوص المعلومات الامنية وآلية عمل على هذه الحملة.

وقدم غنوم شرحا مختصرا عن أهمية نشر الوعي والثقافة الأمنية تجاه تعامل البنوك والزبائن بالمعلومات وما يتعلق بها من مخاطر، مبينا أنه تم سابقا إعداد رسائل توعية للزبائن بهذا الخصوص بموافقة جميع البنوك،» ولأن أخصائي امن المعلومات ليسو خبراء في امور التسويق والدعاية والعلاقات العامة لذلك تم طلب المساعدة من خبراء التسويق لكي يتم التوصل إلى آلية عمل مناسبة لتعزيز مستوى وعي عملاء البنوك وإيصال هذه الرسائل بشكل واضح وسهل ليتم فهمها بشكل يجنب الوقوع كضحايا الاحتيال أو القرصنة أو كشف المعلومات الحساسة.

وبين غنوم أن فريق العمل أقترح أن يتم ترشيح مجموعة من مدراء التسويق لينضموا إلى فريق العمل ليتم العمل على توضيح معالم وتكاليف الحملة الإعلانية وتعريف مجالات العمل المطلوب وتحديد المتطلبات والاتفاق على التقييمات والتوصيات المناسبة،على أن يتم توزيع هذه التكلفة على جميع البنوك والتي قدرت مبدئيا بأقل من عشرة آلاف دينار للبنك الواحد.

ج - الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية

أ. ورش العمل:

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٣ عدداً من ورش العمل نجملها فيما يلي:

❖ جمعية البنوك تنظم ورشة تعريفية بالطاقة المتجددة

نظمت جمعية البنوك في الاردن بالتعاون مع هيئة تنظيم قطاع الكهرباء ورشة عمل تعريفية بالطاقة المتجددة يوم ٢٥ شباط ٢٠١٣ شارك فيها ممثلون عن البنوك الأعضاء في الجمعية. وهدفت الورشة لتسليط الضوء على عدد من مشروعات الطاقة المتجددة لاسيما الطاقة الشمسية والرياح والتي من شأن بنائها الاسهام في ترشيد الاستهلاك وتخفيض تكلفة الطاقة الاحفورية.

وأكد المشاركون من البنوك ان اداراتهم تعمل على دراسة موضوع التحول من استخدام الطاقة التقليدية الى الطاقة المتجددة بهدف الحد من ارتفاع تكلفة الكهرباء. وأكد ممثل هيئة تنظيم قطاع الكهرباء ان محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالطاقة الشمسية المكون الرئيس لها الواح الخلايا الفوتوفولتية والتي تحول أشعة الشمس مباشرة الى طاقة كهربائية توردها الى الشبكة الكهربائية بواسطة معدات ربط خاصة. وأشار إلى أن الهيئة اصدرت تعليمات تنظم بيع الطاقة الكهربائية التي يتم توليدها من الطاقة المتجددة الى الشبكة العامة تسمح بقيام المستهلك بجميع فئاته بتركيب نظام مصادر توليد من مصادر الطاقة المتجددة وربطها مع الشبكة الكهربائية.

كما نصت التعليمات على ان تقوم الشركة بتركيب عداد يسمح بتسجيل الاستهلاك من كلا الجانبين حيث يتم استهلاك الطاقة المنتجة من هذا النظام من قبل المستهلك ويصدر الفائض الى شبكة الكهرباء حيث يتم تسجيله في سجل التوريد وعمل مقاصة بين من يولد الكهرباء ويستهلكها للوصول الى التسوية المالية بدفع الكمية التي تم توريدها وفقاً للأسعار التي حددتها التعليمات.

❖ جمعية البنوك تنظم ورشة الدفع الالكتروني بالتعاون مع فيزا

نظمت جمعية البنوك في الاردن بالتعاون مع شركة فيزا العالمية ورشة الدفع الالكتروني وأثره ودوره على الاقتصاد الوطني وذلك يوم ٢٧ آذار ٢٠١٣.

وقال مدير عام جمعية البنوك خلال افتتاحه للورشة أن انظمة الدفع الالكتروني في العالم شهدت تطورات تكنولوجية متسارعة في السنوات الاخيرة ستترك آثارا مميزة على سلوك الدفع وهياكل أعمال الاسواق وعلاقة ذلك في السياسية النقدية. وأكد أهمية تنمية قدرات ومهارات العاملين في البنوك على التطورات التي يشهدها سوق الدفع الالكتروني ومواكبتها لخدمة المواطنين والقطاع الخاص على السواء.

بدورها، أكدت مها البهو من البنك المركزي الأردني أن البنك عمل على تطوير التشريعات التي تتعلق بالرقابة على الدفع الالكتروني وإدخال مواد جديدة تمكن البنك المركزي من الانخراط في هذا الدور.

وعرض رئيس قطاع الدفع الالكتروني في فيزا الشرق الاوسط وشمال افريقيا عزام علم الدين للتطورات التي شهدها هذا القطاع في المنطقة وآثاره الايجابية على اقتصاديات الدول، ودوره في التسهيل على العملاء والتجار ومقدمي الخدمات على السواء.

وناقشت خبيرة الدفع الالكتروني في فيزا فيولينا شاهيتيبيا مع المشاركين من ممثلي البنوك العاملة في الأردن موضوعات تتصل في فوائد الدفع الالكتروني الاقتصادية والاجتماعية وخدمات البنوك ونظرة عامة على انظمة الدفع حول العالم والمتطلبات الاساسية لهذه الخدمات ومخاطر عمليات الدفع الالكتروني وعمليات الاحتيال.

❖ جمعية البنوك في الاردن تعقد ورشة عمل لعرض نظام فوكس لإدارة دوائر الامتثال

عقدت جمعية البنوك في الاردن بالتعاون مع شركة المعارف لحلول إدارة المعلومات والتقنية (Focus Solutions) وشركة مايكروسوفت الأردن يوم ٢٣ نيسان ٢٠١٣ ورشة عمل تستهدف عرض نظام إدارة دوائر الامتثال والموائمة في البنوك (Focus Power Compliance) الخاص بإدارة دوائر الامتثال للبنوك والمصمم لتغطية احتياجات دوائر الامتثال لعرض نظام إدارة دوائر الامتثال و الموائمة في البنوك Focus Power Compliance الخاص بإدارة دوائر الامتثال للبنوك و المصمم لتغطية احتياجات دوائر الامتثال و المخاطر.

وتحدث خلال الورشة عماد الفارس من شركة مايكروسوفت وقدم شرحا عن الآلية الحديثة المتبعة في البنوك الدولية وأهمية دوائر المخاطر والامتثال في العمليات البنكية والمالية، ثم تطرقت ورشة العمل لعرض المتطلبات الحديثة لدوائر الامتثال واستعراض النظام وآلية استخدامه من خلال تطبيق بعض الإجراءات عليه، كما تحدث رامي قطينة الشريك المدير في شركة المعارف عن اهمية تحديد مكونات مخاطر الامتثال من خلال تحديد كافة القوانين والانظمه والتعليمات والأوامر والمعايير ومعايير السلوك والممارسات المصرفية السليمة (المعايير المثلى للتطبيق) التي على البنك الالتزام بها من قبل مسؤول الامتثال. وقدم كذلك شرحا عن عمل النظام تضمن تحديد أنظمة الرقابة القائمة على مخاطر الامتثال للتأكد من أنها ضمن المخاطر المقبولة وتعديل او زيادة أنظمة الرقابة لتصبح المخاطر ضمن المخاطر المقبولة، وتحديد الجهة الواجب عليها الالتزام وتحديد إستراتيجية إدارة هذه المخاطر.

وتحدث المستشار الفني زياد الاشرم عن دور النظام في مساعدة البنوك والمؤسسات المالية في تحديد أنظمة الرقابة و إستراتجية إدارة مخاطر الامتثال من خلال التقييم الذاتي والتقييم الشهري لمخاطر الامتثال بناء على تاريخ الاختبار حيث يتم تقييم مدى التزام البنك في مكونات مخاطر الامتثال من قبل المسئول عنها. وكذلك التعرف من خلال النظام على مستوى الامتثال في البنك على كافة المستويات، بالإضافة لمعرفة مدى ومستوى الالتزام لكل نوع من أنواع مكونات مخاطر الامتثال بطريقة كمية، ومراجعة التقارير الخاصة بكل موظف أو دائرة أو مجموعة أو البنك أو حسب مكونات مخاطر الامتثال ليتم تحديد نقاط الضعف في مخاطر الامتثال وتحديد الجهات المسئولة عنها، وتحديد أنظمة الرقابة غير الكافية لتغطية مخاطر الامتثال، ومراجعة إستراتيجية البنك في إدارة المخاطر، وتوفير التقارير لكافة المستويات الإدارية وحسب التفاصيل التي يرغب بها البنك.

❖ جمعية البنوك تنظم ورشة عمل بعنوان أنظمة الحوسبة السحابية Cloud Computing Systems بالتعاون مع شركة Menaitech

نظمت جمعية البنوك في الاردن بالتعاون مع شركة Menaitech ورشة عمل بعنوان أنظمة الحوسبة السحابية (Cloud Computing Systems) وذلك يوم ٦ تشرين الثاني ٢٠١٣، بمشاركة عدد من مندوبي البنوك.

وعرض مندوب عن شركة Menaitech عن خاصية الحوسبة السحابية التي تكون جميع الانظمة هنا عن طريق الانترنت بشكل كامل بحيث تقدم للعملاء انخفاض تكلفة التشغيل ورسوم التشغيل ورسوم ترخيص قواعد البيانات وسهولة الوصول اليها في اي وقت، وجميع الانظمة تحكمها وحدات الامن والحماية وصلاحيات دخول ومرنة في التكامل مع العديد من انظمة التخطيط موارد المؤسسات ويمكنها ان تعمل كجزء مستقل عن تلك الانظمة حسب رغبة المستخدم ، وتحدث عن المنتجات التي تقدمها الشركة بما يفيد القطاع المصرفي ومن هذه الانظمة ادارة الموارد البشرية ونظام الرواتب وشؤون الموظفين ونظام تقييم الموظفين وتحليل التغذية الراجعة ونظام الخدمات الذاتية للمدير/الموظف على الانترنت ونظام مؤشرات اداء الموارد البشرية ونظام وحدة الدعم الفني ونظام الرواتب والخدمات الذاتية بتقنية الحوسبة السحابية.

❖ ورشة عمل حول بازل ٢ وبازل ٣ وبالتعاون مع شركة (KPMG)

افتتحت جمعية البنوك في الأردن ورشة حول بازلII وبازل III يوم ٢ تموز ٢٠١٣ والتي حاضر فيها السيد Steven Hall حيث تناول أهداف بازل ٣ والجدول الزمني لتطبيقها، وتعرض لمضامين بازل ٣ الخاصة بالسيولة ورأس المال، بما فيها تعريف رأس المال وأدواته، والمخازن المؤقتة لرأس المال، والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة تغطية السيولة، وصافي نسبة التمويل المستقر، ومتطلبات مخاطر السيولة، ثم تم مناقشة التحديات والملاحظات.

كما ركزت الورشة على التفاعل بين بازل ٣ وبين إجراءات اختبارات الأوضاع الضاغطة، وعلى الدعامة الثالثة المتعلقة بمتطلبات الإفصاح، وعلى اتفاقيات الحاكمية، وعلى الانعكاسات على الإدارة. إضافة لتركيز الورشة على تقديم لمحة عامة حول نظام بازل ٣ للمخاطر الائتمانية بما في ذلك تكلفة تعديل الائتمان، وإدارة الضمانات، والأطراف الوسيطة.

❖ جمعية البنوك في الأردن تعقد ورشة عمل حول المبادئ الدولية لإعادة هيكلة الشركات المتعثرة خارج المحكمة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

عقدت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ورشة عمل حول المبادئ الدولية لإعادة هيكلة الشركات المتعثرة خارج المحكمة والمنهجيات المتبعة في تطبيقها، وأهم الممارسات العالمية، بالإضافة إلى مناقشة حالات عملية وأمثلة واقعية. وجاءت الورشة ضمن مشروع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في مساعدة الحكومة الأردنية لوضع مبادئ توجيهية عامة لتيسير إعادة هيكلة الشركات والمؤسسات المتعثرة خارج المحاكم.

وقالت مؤسسة التمويل الدولية في دراسة قدمتها اثناء الورشة حول التحكيم أو إعادة الهيكلة خارج المحكمة، أن التسويات خارج المحكمة لها مزايا كثيرة حيث انها تمّكن الأطراف المعنية من التفاوض على خطة دون التسبب بانقطاع أعمال المدين، وتجنب الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفشل الأعمال التجارية وتخفيف من الضغط على المحاكم، وتساعد المجتمع التجاري على بناء الثقة في نزاهة وشفافية إجراءات الإعسار.

وأشارت الدراسة أنه في البلدان التي لا تُطبق فيها قواعد ومبادئ إعادة الهيكلة خارج المحكمة المعروفة باسم «التسوية»، هناك العديد من الشركات التي كان من الممكن أن تستمر في أعمالها قد ترغم على الإغلاق بسبب عدم وجود خيارات ممكنة ومتاحة لإعادة الهيكلة.

وأوصى تقرير مراعاة المعايير والمواثيق (ROSC) الذي أعده البنك الدولي للحكومة الأردنيّة في عام ٢٠٠٩ بأن يتضمن النظام الأردني للإعسار وحقوق الدائنين، مجموعة من المبادئ التوجيهية المنشورة والمستندة إلى أفضل الممارسات الدولية من أجل تسهيل إعادة الهيكلة خارج المحكمة، حيث أن إعادة الهيكلة خارج المحكمة من الممكن أن تحافظ على القيمة الاقتصادية والوظائف بأنجع وسيلة ممكنة. وقالت المؤسسة أن أحكام القانون الأردني المتعلقة بالإعسار وحقوق الدائنين لم تتغير، وعلاوة على ذلك فإن المسودة الأخيرة لقانون إعادة التنظيم، والإفلاس والتصفية للعام ٢٠١١ (مسودة القانون المقترح) لا تعالج مسألة إعادة الهيكلة خارج المحكمة.

ب. الدورات والبرامج التدريبية:

عقدت جمعية البنوك في الأردن عددا من الدورات والبرامج التدريبية خلال العام ٢٠١٢ حول المواضيع التالية:

❖ جمعية البنوك تنظم دورة تدريبية حول مخاطر الائتمان المصرفي

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان «المخاطر القانونية والمالية التي يواجهها الائتمان المصرفي».

❖ جمعية البنوك تنظم برنامجا تدريبيا حول التعليمات المرتبطة بالعمليات المصرفية

نظمت جمعية البنوك في الاردن برنامجا تدريبيا بعنوان «التعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني المرتبطة بالعمليات المصرفية» خلال الفترة ٨-١٠ نيسان ٢٠١٣ حاضر فيه الأستاذ سالم الخزاعلة، وشارك فيها مجموعة من المدراء ورؤساء الوحدات والأقسام والموظفين العاملين في دوائر العمليات ومنح الائتمان المصرفي والتسهيلات البنكية والعقود المصرفية وائتمان الشركات والعاملين في التدقيق والمراجعة الداخلية في الدوائر القانونية في البنوك.

واستعرض البرنامج التدريبي الأحكام والجوانب القانونية والتنظيمية والإجرائية الواردة في قانون البنك المركزي الاردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ وتعديلاته وقانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته والمتعلقة بعمليات البنوك. كما تناول البرنامج الجوانب الإجرائية والعملية والقانونية المنصوص عليها في التعليمات والأوامر والتعاميم والمذكرات الصادرة عن البنك المركزي الاردني والمرتبطة بها والتي يجب على البنك وموظفيه مراعاتها قبل اجراء أي من العمليات المصرفية ومنح الائتمان المصرفي وتوقيع العقود المصرفية وتجديدها وتنفيذها وإنهائها سواء للشركات أو للأفراد في مجال السياسة النقدية من حيث الاحتياطي النقدي الإلزامي والفوائد والعمولات واتفاقيات إعادة الشراء وإصدار البنوك لشهادات إيداع والمحافظ الاستثمارية بالدينار الأردني.

وتناول البرنامج بعض النواحي المتعلقة بالتنظيم والرقابة المصرفية ومنها رؤوس أموال البنوك، وكفاية رأس المال، والسيولة، وحدود الائتمان (تركزات الإئتمان)، والكفالات والكمبيالات، والأخطار المصرفية، وعدم التذرع بالبنك المركزي عند رفض منح تسهيلات. كما تم استعراض موضوعات تتعلق بالاستثمار والتملك من حيث تملك البنوك للأسهم والحصص في رؤوس أموال الشركات وتملك البنوك لشركات تأمين، وتملك العقارات.

وتناول البرنامج أعمال البنوك والخدمات التي تقدمها مثل خدمات البوندد، وممارسة البنوك لأعمالها بوسائل الكترونية والبيانات المالية للبنوك، والبيانات المالية للبنوك الإسلامية، وتصنيف التسهيلات وإعداد المخصصات، والكشوفات الشهرية والفصلية والبيانات المالية الربع سنوية، وإجراءات التصويب والعقوبات لمخالفات البنوك ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم وإدارة الودائع المجمدة، وتقسيم التركات المودعة لدى البنوك، والاستعلام عن ملكية الأوراق المالية وتداولها، واعتماد البطاقة الشخصية في المعاملات المصرفية، والتعاون مع البعثات الدبلوماسية.

وتطرق البرنامج لنظام المدفوعات الوطني في مجال الشيكات والمقاصة، والشروط العامة لحسابات البنوك المرخصة بالدينار الأردني، وإلغاء التوقيع اليدوي، وخدمة الاستعلام من مركز استعلام العملاء، ونظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS) والتعامل مع النقد والنقد المزيف وحسابات الوزارات والدوائر الحكومية لدى البنوك المرخصة.

وبين الخزاعلة في البرنامج التدريبي، الآثار القانونية والعقدية والرقابية والالتزامات والواجبات الملقاة على عاتق البنوك وموظفيها والمخالفات والعقوبات المترتبة نتيجة مخالفتها، وأوضح الوسائل والطرق التي يتم التعامل بها مع التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

❖ جمعية البنوك تنظم برنامجا تدريبيا بعنوان ادارة المخاطر الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

نظمت جمعية البنوك في الاردن برنامجا تدريبياً حول إدارة المخاطر الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حاضر فيه فريد حرزالله، وبمشاركة عدد من ممثلي البنوك العاملة في المملكة.

وناقش البرنامج التدريبي مفهوم المخاطر وتعريفها ومصادر المخاطر لدى البنوك، وأنواع المخاطر التي تتعرض لها بما فيها المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية، إلى جانب المخاطر المصرفية الأخرى. كما تناول البرنامج لتعريف المنشآت والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وطرق الاستعلام عنها وتحديد الاحتياجات التمويلية لها، ودور الشركة الأردنية لضمان القروض في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتناول البرنامج المخاطر الائتمانية وتعريفها وقياسها استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني لتصنيف التسهيلات الائتمانية، واحتساب احتياطي المخاطر المصرفية العامة ومخصص التدني للتسهيلات، والآثار السلبية الأخرى للتسهيلات غير العاملة والمخاطرة الائتمانية وفقا لقرارات لجنة بازل ٢، ومجموع حسابات رأس المال التنظيمي للبنك، ونسبة معيار كفاية رأس المال، وربط مفهوم قاعدة رأس مال البنك التنظيمي بالتركزات الائتمانية.

واستعرض البرنامج أنواع المخاطر الائتمانية والتي تشمل المخاطر المتعلقة بالعملية التمويلية ذاتها، بما فيها المخاطر المتعلقة بطبيعة نشاط العميل المقترض من حيث شخصية وسمعته وأهليته للاقتراض وتحليل قدراته ومؤهلاته وخبراته وتحليل مجموعة الحسابات ذات الصلة والعلاقة المصرفية مع البنك، ومخاطر أجل التسهيلات القصيرة والمتوسطة والطويلة، ومخاطر الضمانات من حيث مفهوم الضمانات المصرفية كأحد عناصر تحليل الجدارة الائتمانية للعميل، والفرق بين مفهوم الضمانات والتعزيزات، ومزايا وفوائد حصول البنك على الضمانات، والحالات التي تلجأ فيها البنوك الى طلب الضمانات، وأنواع الضمانات المصرفية، وتقييم وتوثيق الضمانات المصرفية، والرقابة المستمرة على الضمانات، إضافة لاستعراض مخاطر مصادر السداد من حيث تقييم مصادر السداد الرئيسية للمشروع الممول ومدى كفايتها، وتقييم مصادر السداد البديلة، وتحليل مدى التوافق بين قيمة ومواعيد استحقاق الاقساط مع مواعيد التدفقات النقدية. ومخاطر البيانات المالية، من حيث قراءة البيانات المالية وإيضاحاتها وأسس إعدادها أي تحفظات عليها، وتحليل البيانات المالية لفترة باستخدام أدوات التحليل المالي المعروفة، وقراءة المؤشرات المالية الرئيسية ذات الصلة بقطاع العميل، وتحليل ودراسة الجدوى للمشاريع الجديدة وهيكل التمويل، ومخاطر التوثيق القانوني للائتمان الممنوح، مع إعطاء أمثلة على مخاطر التوثيق القانوني للائتمان، إلى جانب إجراءات الحد من مخاطر توثيق الضمانات. كما تطرق البرنامج إلى المخاطر الأخرى غير المتعلقة بالعملية التمويلية ذاتها والناتجة عن البيئة الاقتصادية والسياسية، ومجموعة المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، ومجموعة المخاطر الناتجة عن عوامل خاصة بالبنك، ومجموعة المخاطر المتعلقة بالعملية التمويلية.

وتم مناقشه عدة موضوعات مع المشاركين تضمنت تجميل القوائم المالية وأثره على موثوقيتها، والشركات المطلوب أن تكون بياناتها المالية مدققة حسب قانون الشركات الأردني، وهل يجوز للبنك أن يقرض كافة ودائعه بنسبة ١٠٠٪، وأنواع الضمانات المقبولة لغايات احتساب مخصص تدني التسهيلات حسب تعليمات البنك المركزي الأردني.

❖ جمعية البنوك تنظم دورة تدريبية بعنوان التعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الاردني في مجال التسهيلات الائتمانية

نظمت جمعية البنوك في الاردن دورة تدريبية بعنوان التعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الاردني في مجال التسهيلات

الائتمانية مدتها ١٦ ساعة تدريبية حاضر فيها سالم الخزاعلة بمشاركة مجموعة من المدراء ورؤساء الوحدات والأقسام والموظفين العاملين في الدوائر المختصة بمنح الائتمان المصرفي والتسهيلات الائتمانية والعقود المصرفية وائتمان الشركات والعاملين في التدقيق والمراجعة الداخلية في الدوائر القانونية في البنوك الأعضاء.

وتناوت الدورة الأحكام والجوانب القانونية والتنظيمية والإجرائية الواردة في قانون البنك المركزي الاردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ وتعديلاته، وقانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته، والمتعلقة بمنح الائتمان المصرفي.

كما استعرضت الدورة الجوانب الإجرائية والعملية والقانونية المنصوص عليها في التعليمات والأوامر والتعاميم والمذكرات الصادرة عن البنك المركزي والمرتبطة بالتسهيلات الائتمانية التي يجب على البنك وموظفيه مراعاتها قبل إجراء أي من العمليات المصرفية ومنح الائتمان المصرفي وتوقيع العقود المصرفية وتجديدها وتنفيذها وإنهائها، سواء أكانت متعلقة بالشركات ام بالأفراد في عدة مجالات تشمل منح التسهيلات الائتمانية وما يتعلق بها من متطلبات سواء عند المنح أو التمديد أو الإلغاء أو الاستحقاق أو المطالبة، والشروط الفنية والرقابية والقانونية اللازمة الفوائد والعمولات، وحدود الائتمان (تركزات الإئتمان)، والكفالات، والكمبيالات، والأخطار المصرفية، وعدم التذرع بالبنك المركزي عند رفض منح تسهيلات الاستثمار والتملك، وأعمال البنوك، مثل ممارسة البنوك لأعمالها بوسائل الكترونية وتصنيف التسهيلات وإعداد المخصصات، وإجراءات التصويب والعقوبات لمخالفات البنوك، ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية.

واشتملت الدورة على بيان الآثار القانونية والعقدية والرقابية والالتزامات والواجبات الملقاة على عاتق البنوك وموظفيها والمخالفات والعقوبات المترتبة نتيجة مخالفتها، وتوضيح الوسائل والطرق التي يتم التعامل بها مع التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

ت. الملتقيات والمنتديات:

عقدت الجمعية المنتديات والملتقيات التالية خلال عام ٢٠١٣:

❖ جمعية البنوك في الأردن تعقد ندوة متخصصة حول عمليات الاحتيال الإلكتروني في البنوك

عقدت جمعية البنوك في الأردن ندوة متخصصة بعنوان عمليات الاحتيال الإلكتروني في البنوك وذلك خلال الفترة ١٩-٢٠/٨/٢٠١٣، حاضر فيها حسام العبد مستشار جمعية البنوك لمكافحة الجرائم المالية والمصرفية والإلكترونية وشارك بها العديد من مدراء المخاطر ودوائر الالتزام وأمن المعلومات ومكافحة الاحتيال والقنوات الإلكترونية والأمن والرقابة والتدقيق والدوائر القانونية في البنوك الأعضاء.

وتناولت الندوة في يومها الأول موضوع احتيال خدمات الانترنت المصرفية حيث تم استعراض آلية الاحتيال وخطواته ومراحله إضافة لسرقة بيانات العملاء المصرفية ودور ناقلي الأموال في عملية الاحتيال والتوزيع الجغرافي لعمليات الاحتيال، كما تم استعراض العديد من القضايا والحالات العملية الخاصة بالخدمة المصرفية عبر الإنترنت والهواتف الذكية والبطاقات المدفوعة مسبقاً وذلك على المستويين الإقليمي والدولي إضافة لأفضل الممارسات الدولية للحماية من والتعامل مع والاستجابة لعمليات احتيال خدمات الإنترنت المصرفية وتوعية عملاء البنوك.

كما تناولت الندوة في يومها الثاني موضوع احتيال الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع حيث تم استعراض إجراءات البنوك لحماية أجهزة الصراف الآلي ومستخدميها و أشكال احتيال وأمن الصراف الآلي المختلفة إضافة لأساليب احتيال الصراف الآلي وكيفية مكافحة سرقة

ونسخ البطاقات و منع ومكافحة احتيال الصراف الآلي والدور الهام لتوعية العملاء وحاملي البطاقات.

❖ جمعية البنوك في الأردن تستضيف ندوة دولية للامتثال بقوانين فاتكا

عقدت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع شركة برايموس بتاريخ ٥ أيلول ٢٠١٣ ندوة حول الامتثال بقوانين فاتكا (FATCA) الخاصة بالامتثال لقوانين الضرائب الاميركية. وحضر الندوة مدير عام جمعية البنوك في الأردن ونائب الرئيس والرئيس التنفيذي للتسويق في شركة برايموس عامر ناصر الدين إضافة إلى خبراء من شركة (اس ايه اس) العالمية، وبحضور ٤٠ مشاركاً من البنوك الأعضاء.

وتطرقت الندوة إلى الأهداف الرئيسة لإصدار هذا القانون والذي يرجع لتحسين الالتزام الضريبي من جميع حاملي الجنسية الأميركية لتشمل الإفصاح عن كافة حساباتهم في الخارج لمصلحة الضرائب الأمريكية (IRS) وذلك لغايات تعظيم عوائدها الضريبية من خلال إلزام المؤسسات المالية الخارجية بإمداد الإدارة الضريبية بسلسلة من البيانات عن عملائها من حاملي الجنسية الأميركية للحصول على الضريبة منهم عن إيراداتهم المتولدة من أصول مالية مستثمرة خارج الولايات المتحدة الاميركية.

كما تم اطلاع الحضور على بعض القواعد والإجراءات والبرامج التي يمكن استخدامها من قبل البنوك الأعضاء للالتزام بموضوع فاتكا وعلى الحلول الرائدة في مجال التكنولوجيا المصممة لضمان أعلى معايير الامتثال والتي من المقرر أن يتم تطبيقه قبل تاريخ الاول من تموز ٢٠١٤.

د - نشاطات وأخبار أخرى

❖ محافظ البنك المركزي الأردني يلتقي مع رؤساء مجالس الإدارة والإدارات العامة في البنوك

التقى محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز مع رؤساء مجالس الإدارة والمدراء العامين في البنوك الأعضاء وذلك بتاريخ ٢٠ آذار ٢٠١٣ في مقر جمعية البنوك، لمناقشة فكرة اصدار سندات تنمية للمواطنين والأفراد على أن يتم تحديد آليات الطرح والبيع لاحقاً بعد دراستها بشكل مستفيض من الخبراء المصرفيين.

وافتتح الاجتماع رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك باسم خليل السالم مرحباً بمحافظ البنك المركزي وبالحضور من رؤساء المجالس والمدراء العامين في البنوك الأعضاء، مؤكداً أن البنك المركزي استطاع مواجهة تحديات التمويل وأزمة الطاقة وانخفاض مستوى الاحتياطات من العملات الاجنبية في عام ٢٠١٢ بكفاءة عالية، ومشيداً بالخطوات والإجراءات التي قام بها المركزي لاحتواء هذه الأزمات والانتقال بشكل سريع إلى مرحلة الاستقرار النقدي.

وقد ثمن السالم آلية التشاور التي ينتهجها البنك المركزي مع البنوك العاملة في المملكة للوصول الى قرارات تخدم الجهاز المصرفي وتزيد من قوته واستقراره. كما هنأ السالم رؤساء المجالس والمدراء العامين في البنوك الأعضاء على النتائج المميزة لأداء البنوك خلال عام ٢٠١٢.

من جهته قال محافظ البنك المكزي الأردني الدكتور زياد فريز أن عام ٢٠١٢ هو عام أزمة من نوع آخر يختلف عن الأزمات السابقة حيث تعرض الاقتصاد الوطني لظروف مريرة، ولكن بتعاون الجهاز المصرفي استطعنا أن نعالج هذه المشاكل، ويعود الفضل في ذلك لرؤساء مجالس الإدارة والمدراء العامين في البنوك لقيامهم بالمهمة التي انيطت بهم دون كلل، مشيداً بدور الجهاز المصرفي الأردني في التعامل مع الأزمة وتمكنه من إخراج الاقتصاد الأردني منها.

وبين فريز أن مؤشرات القطاع المصرفي لعام ٢٠١٢ ايجابية وتبعث على الاعتزاز، حيث انخفضت نسبة الديون غير العاملة بالرغم

من الظروف الاستثنائية لتصل إلى ٧,٥٪ في عام ٢٠١٢ مقارنة مع ٨,٥٪ في عام ٢٠١١، كما ارتفعت نسبة تغطية الديون غير العاملة إلى ٧٠,٦٪ مقارنة مه ٥٢٪ في عام ٢٠١١. منوهاً أن نسبة كفاية رأس المال تعتبر جيدة وأن نسبة السيولة حافظت على مستوياتها، وأن الأرباح قبل الضريبة وبعد الضريبة زادت بحوالي ٢٠٪ عن العام السابق.

وقال فريز أن مشكلة السيولة في العام السابق نتجت عن أن حجم نمو التسهيلات قد تأثر بعاملين رئيسين هما الاقتراض الحكومة والسندات من جهة، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتباطؤ الطلب وأزمة عام ٢٠١٢. وأضاف أن الأزمة بلغت ذروتها في نهاية ٢٠١٢ لكن استطعنا مواجهة معظم الصعوبات والتحديات بانتهاج العديد من السياسات الاصلاحية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي عمل على بناء وتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني وهذا ما نلمسه حالياً من خلال البوادر الايجابية للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

وقال أن الحكومة والبنك المركزي عملا خلال عام ٢٠١٢ على اتخاذ العديد من الاجراءات تتمثل في سياسات الانضباط المالي ومعالجة التشوهات الهيكلية في الموازنة العامة والتي اتخذتها الحكومة ومن أبرزها رفع الدعم عن المحروقات وتوجيه الدعم الى مستحقيه والتي تشكل حوال ٣,٦٪ من الناتج المحلي، وهو ما يعتبر بداية للإصلاح المالي والذي سيترجم في انخفاض العجز المالي وتحقيق استدامة الدين العام.

وبين فريز أن البنك المركزي قام في أيار ٢٠١٢ بتحديث الاطار التشغيلي للسياسة النقدية وذلك باستحداث أداتين الأولى هي اتفاقيات إعادة الشراء لآجال مختلفة (أسبوع، شهر) لتنظيم السيولة في السوق النقدية وتفعيل سوق ما بين البنوك، وتتمثل الاداة الثانية بإتاحة المجال لتدخّل البنك المركزي في السوق الثانوي بشراء وبيع الاوراق المالية الحكومية لتوفير السيولة لتلبي متطلبات النشاط الاقتصادي. وضمن هاتين الاداتين فقد تم ضخ حوالي ١,٥ مليار دينار في السوق النقدي. كما تم رفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية ثلاثة مرات خلال عام ٢٠١٢، كان آخرها في شهر كانون الأول، بهدف زيادة جاذبية الادوات الاستثمارية المحررة بالدينار الاردني من خلال زيادة العائد الحقيقي على هذه الادوات. كما تم تقديم جملة من الحوافز للبنوك المرخصة لدعم الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وإعادة إقراض قطاع الصناعة.

وأشار المحافظ لارتياح صندوق النقد الدولي في جولة المراجعة الاولى لأداء الاقتصاد الاردني الى المؤشرات الكلية وان الدفعة الثانية من قرض الصندوق ستصل في شهر نيسان المقبل بقيمة ٣٨٤ مليون دينار. وتوقع فريز أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٣ حوالي ٢,٣٪، وأن يبقى معدل التضخم بحدود ٦٪ وأن لا تؤدي المعدلات الحالية للتضخم التراكمي مستقبلاً وان يعود لمستوياته الطبيعية ابتداء من عام ٢٠١٤. وأضاف بأنه في حال استمر تدفق الغاز المصري فمن المتوقع انخفاض عجز الحساب الجاري للمملكة إلى ١٠٪ في عام ٢٠١٣، مقارنةً مع ١٨٪ في العام السابق.

وقال المحافظ انه رغم الاصلاحات التي تم اتخاذها والتي فاقت في تأثيرها وحجمها الاصلاحات التي اتخذتها الدول المجاورة إلا أنه ما زال هناك بعض التحديات، وأبرزها إصلاح قطاع الطاقة الذي ما زال يعاني عجزاً مالياً كبيراً بسبب خسائر شركة الكهرباء الوطنية والتي تقدر بنحو ١,١ مليار دينار (٤,٨٪ من الناتج المحلي عام ٢٠١٣). مبيناً ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة الشركة الى الوضع المالي المتوازن في إطار استراتيجية واضحة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة دعم ذوي الدخل المحدود وأصحاب الاستهلاك المتدني، وذلك لإزالة التشوهات الهيكلية المتبقية. وأشار الى أن موازنة عام ٢٠١٣ صيغت لتتماشى مع برنامج الاصلاح الوطني وأهداف الانضباط المالي، مبيناً أنها موازنة ذات شق تنموي بتركيزها على تمويل بعض المشاريع الرأسمالية خاصة تلك الممولة في إطار منح صندوق الدعم الخليجي، لكن بنفس الوقت فإن عجز الموازنة ما زال يشكل تحدياً لا بد من تصويبه، منوهاً الى أن اقرار قانون جديد لضريبة الدخل سيساهم في زيادة الايرادات العامة.

وقال أن التحدي الأبرز الذي لا يزال قائماً هو تفاقم الاوضاع في سوريا وامتدادها لفترة طويلة والازدياد الكبير في اعداد اللاجئين

للمملكة، مما يرتب على الاردن تكلفة مالية باهظة قد تضاعف العبء على المالية العامة للحكومة.

وأكد انه بالرغم من ارتفاع السيولة المتاحة للاقراض ومما سيوفره برنامج التصحيح كجزءاً من التمويل، لكنه غير كاف لسد الفجوة التمويلية حيث يتطلب من الحكومة اللجوء للاقتراض من الأسواق الخارجية وأهمها اصدار سندات اليوروبوند لتوفير التمويل اللازم للقطاع الخاص بكلفة معقولة وتوفير الاحتياجات التمويلية المطلوبة لتغطية عجز القطاع العام خلال عام ٢٠١٣ والتي تقدر بحوالي ٢,٤ مليار دينار.

❖ جمعية البنوك تقر الخطة الاستراتيجية لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤

أقر مجلس ادارة جمعية البنوك في الأردن الخطة الاستراتيجية لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ والتي تضمنت ثلاثة محاور أساسية. وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية باسم خليل السالم ان الجمعية حريصة على إظهار الصورة الحقيقية للبنوك في المملكة ودورها المحوري في دعم الاقتصاد الوطني وتطوير هذا الدور ليواكب المتغيرات التي تشهدها المملكة والإقليم.

وأشار السالم إلى ان الخطة ستفرز ما يقارب ٣٠ مشروعا موزعة بين مشروعات جديدة أو تطوير مشروعات حالية، مؤكدا ان الجمعية ستولي اهتماما خاصا في العامين الحالي والمقبل للبنوك الإسلامية وذلك بتشكيل لجنة تختص بشؤون البنوك الإسلامية وتعنى بمناقشة القضايا المتعلقة بها، كما سيتم العمل على دراسة إمكانية تأسيس غرفة للتحكيم المصرفي للبت في الشؤون والقضايا المصرفية المتخصصة.

وأوضح السالم ان الخطة تتضمن متابعة لاتفاقيات ضمان قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة التي وقعتها البنوك مع مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار (أوبك) الأميركية، بهدف معرفة مدى كفاءة آليات الضمان المستخدمة فيها، مبينا ان مجلس إدارة الجمعية يضع نصب عينيه تسريع تأسيس شركة للاستعلام الائتماني في المملكة لأهمية دورها في تسهيل عملية الاقتراض من قبل شركات القطاع الخاص وتقليل مخاطر التمويل من قبل البنوك، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي المنشود.

وقال السالم ان الامتثال لقانون الضرائب الخارجية الأميركي (فاتكا) سيطلب من البنوك اعتبارا من العام المقبل وهو ما يحتم دراسة متطلبات الامتثال وتوقع المشكلات التي قد تعترض البنوك في سبيل تطبيق القانون، مؤكدا ان الجمعية ستواصل العمل على توضيح آليات تطبيق القانون والمتطلبات التي على البنوك تحضيرها حتى تتوافق وأحكام القانون.

وأشار إلى ان الجمعية تعتزم تنظيم منتدى عمان المصرفي والاقتصادي الثاني في الربع الثالث من العام الحالي بمشاركة خبراء محليين ودوليين ومؤسسات محلية وإقليمية، بالإضافة إلى متابعة النشاط التدريبي للجمعية في المجالات المصرفية المتخصصة وعالية الأهمية.

وبين أن الخطة ستتضمن تنفيذ مجموعة من الدراسات المتخصصة التي تتعلق بالشأن الاقتصادي الكلي وبالعمل المصرفي وتطوراته، مضيفا ان الجمعية تعمل حاليا على دراسة برنامج ترتيبات الاستعداد الائتماني الموقع بين الحكومة الأردنية وصندوق النقد الدولي والذي يتضمن قرضا للأردن بحوالي ملياري دولار، وذلك بهدف متابعة تطورات البرنامج في ضوء برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطني.

❖ جمعية البنوك في الاردن تعقد اجتماع الهيئة العامة العادي

عقدت جمعية البنوك في الاردن اجتماع الهيئة العامة العادي وأقرت فيه البيانات المالية للجمعية وميزانية عام ٢٠١٢ فيما ناقشت خطة الجمعية وموازنتها للعام الحالي ٢٠١٣.

كما ناقشت الهيئة العامة العادية التي حضرها ممثلوا البنوك الاعضاء في الجمعية، التقرير المالي عن عام ٢٠١٢ وأقرت بياناته المالية.

وأكد رئيس مجلس إدارة الجمعية باسم خليل السالم في الاجتماع أهمية الانجازات التي حققتها الجمعية خدمة للقطاع المصرفي الاردني وللبنوك الاعضاء فيها.

❖ سمو الأميرة بسمة تزور جمعية البنوك وتشيد بدور البنوك في دعم حملة البر والاحسان

قامت سمو الأميرة بسمة بنت طلال بزيارة لجمعية البنوك في الاردن والتقت خلالها برئيس مجلس الإدارة باسم خليل السالم وأعضاء الجمعية ومديرها العام.

وأشادت سمو الاميرة بسمة، رئيسة اللجنة العليا لحملة البر والإحسان، بالدعم الذي تقدمه البنوك العاملة في المملكة للحملة وتمكينها من القيام بمهامها في خدمة الشرائح المستهدفة من الفقراء والمحتاجين في المملكة. وقالت أن الحملة تقدر الطور الذي تبذله البنوك سنوياً في تقديم الدعم والمساعدة للحملة وتمكينها من تحقيق أهدافها في خدمة المجتمع لاسيما في شهر رمضان المبارك.

وأكدت سموها ان البنوك الاردنية تعد من أكبر الداعمين، الذين واصلوا سنويا تقديم المساعدات المالية للحملة، ما ساهم في تمويل تدريس عدد كبير من ابناء الاسر التي تدعمها الحملة، وتقديم المعونات لها.

وقدمت سموها ، في الاجتماع الذي حضره أعضاء اللجنة العليا للحملة، الشكر للبنوك على جهودها في دعم الدور الانساني والخيري الذي تقوم به الحملة تجاه الفئات المحتاجة من المجتمع والأقل حظا في المجتمع.

من جانبهم اشاد الحضور بالجهود التي تقوم بها حملة البر والإحسان تجاه ابناء المجتمع المحتاجين، مؤكدين ان الحملة تقوم بعمل انساني وخيري متطور اسهم في سد جزء من احتياجات المواطنين.

وقال رئيس مجلس ادارة الجمعية باسم خليل السالم، أن البنوك تولي المسؤولية المجتمعية أهمية كبيرة وذلك بالإنفاق المباشر على برامج لخدمة المجتمع أو من خلال المؤسسات والنشاطات المحلية وفي مقدمتها حملة البر والاحسان. وأكد أهمية برامج وخدمات الحملة، ومساعيها الانسانية في مساعدة المجتمع التي تتطلب تعاون مؤسسات القطاع الخاص كافة لتمكين الحملة من تحقيق اهدافها الاجتماعية والانسانية.

بدورها عرضت نائبة المديرة التنفيذية للصندوق الاردني الهاشمي للتنمية البشرية ريم الزبن لأهداف الصندوق ومختلف برامجه، ودور مراكز الصندوق المنتشرة في محافظات المملكة في تعزيز اهداف وغايات الصندوق. كما تم عرض انجازات الصندوق خلال العام الماضي والتي تمثلت بتنفيذ ٣٢ حملة وتقديم ٧٢٨ منحة دراسية وعدد من المشروعات الانتاجية التي اسهمت في تحقيق اهداف الحملة والتي كان للبنوك فيها اسهامات كبيرة. وتم خلال اللقاء عرض فيلم حول انجازات الحملة ومدى التغيير الذي احدثته برامجها في حياة الاسر المستفيدة.

❖ جمعية البنوك تشارك في اجتماع لمصرف بريطاني في جمعية رجال الاعمال

شارك مدير عام جمعية البنوك في الاردن في اجتماع مع ممثلي بنك Coutts & Co البريطاني الذي نظمته جمعية رجال الاعمال الاردنيين بالتعاون مع القسم التجاري السفارة البريطانية في عمان. وقدم البنك في الاجتماع عرضا حول الخدمات التي يقدمها البنك في مجال إدارة الثروات والاستثمارات الخاصة. وشارك في الاجتماع ممثلي البنك البريطاني المدير التنفيذي في البنك السيدة ليليان سايمرلي ومدير الاستثمار نورمان فيلمين ومدير التمويل الخاص انتونيوبروكارد.

❖ هيئة تنظيم قطاع الكهرباء تناقش مستقبل الطاقة المتجددة في المملكة بمشاركة جمعية البنوك

عقدت هيئة تنظيم قطاع الكهرباء بمشاركة جمعية البنوك في الاردن ومتخصصين في مجال الطاقة ورشة الطاقة المتجددة: مستقبل واعد ومستدام، ناقشت من خلالها تحديات استقطاب تكنولوجيا الطاقة المتجددة إلى المملكة. وقد ركزت جلسات العمل على الطاقة المتجددة في الأردن من حيث التشريعات الناظمة لها والمشاريع رهن البدء والمشاريع المنفذة ودور شركات التوزيع في تسهيل وتسريع وتيرة استخدام الطاقة المتجددة من قبل المشتركين. كما ناقشت تمويل مشاريع الطاقة المتجددة ودور وكالات التنمية في دعم هذه المشاريع، بالإضافة لدور البنوك المحلية في تمويل صغار المشتركين.

وقال وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علاء البطاينة في كلمته الافتتاحية أن مجلس الوزراء قرر اعتماد أسعار ثابتة لمشاريع الطاقة المتجددة المؤهلة لتسريع تنفيذها، مؤكداً ضرورة تسريع تنفيذ الممر الاخضر الناقل للطاقة الكهربائية المولدة من الطاقة المتجددة من خلال عطاءات جديدة لرفع قدرة الشبكة الوطنية على استيعاب مشاريع أكبر. وبين أن الأردن يمتلك بيئة تشريعية ناضجة تمكن من استقطاب التكنولوجيا الخضراء، لكن الإجراءات البيروقراطية الحكومية أخرت تعيين الكادر اللازم لإدارة صندوق الطاقة المتجددة والعمل جارٍ لتعيين موظفين في الصندوق خلال فترة قريبة. وأشار إلى انه سيتم استبدال عدادات الكهرباء في المملكة خلال السنوات السبع المقبلة بأخرى ذكية في اطار توجهات المملكة لاستخدام الطاقة المتجددة، داعياً لتحفيز شركات التوزيع لإدخال الطاقة المتجددة ضمن موجوداتها لزيادة انتشارها في المملكة والإسراع باستخدام العدادات الذكية وتركيبها للمشتركين امتثالاً لما جاء في نظام ترشيد الطاقة الصادر مؤخراً. وأشار إلى قرار مجلس الوزراء الأخير حول اعتماد أسعار الشراء لمشاريع الطاقة المتجددة الصادر ضمن جدول مرجع القياس المعتمد من هيئة الكهرباء كأسعار ثابتة لتسريع تنفيذ المشاريع المؤهلة. كما دعا البطاينة لتذليل عوائق الاستثمار البنكي في قطاع الطاقة المتجددة واستقطاب جهات دولية مانحة ودعم المشاريع الخضراء وتدريب الكوادر الفنية اللازمة ووضع التشريعات اللازمة لهذه الاستخدامات.

من جهته قال مدير جمعية البنوك أن تجاهل الاقتصاد الاخضر يكلف الاردن سنويا ما يزيد عن ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مبيناً أن الاردن يعتمد على استيراد ٩٦٪ من احتياجاته من الطاقة والتي تشكل ١٣,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي السنوي. وأضاف أن الاردن يمتلك فرصة للتوجه نحو الاقتصاد الاخضر من خلال تبني واعتماد مصادر الطاقة المتجددة واستثمار الطاقة الشمسية، إلا أن ذلك يتطلب استثمارات كبيرة في قطاعات الاقتصاد الاخضر تقدر بحوالي ١,٣ مليار دينار حتى عام ٢٠٢٠، مبيناً أن هناك العديد من العوائق التي قد تواجه البنوك في تمويل تلك الاستثمارات، مما يوجب على القطاع العام تذليل هذه المعوقات بالعمل على استقطاب شركات دولية مانحة وممولة لمشاريع الطاقة المتجددة وتقديم مساعدات فنية لمطوري المشاريع الخضراء، ووضع الأطر التشريعية الكفيلة بتشجيع الاستثمار في هذا المجال، وتوفير آلية معينة لضمان القروض الممنوحة لقطاعات الطاقة المتجددة، والإسراع في إنشاء الصندوق الاردني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

وقال رئيس هيئة مفوضي هيئة قطاع الكهرباء محمد حامد أن الأردن تأخر في استخدام الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء وسبقته دول كثيرة في هذا المجال. وأضاف أن الحكومة استكملت كافة النواحي التشريعية المنظمة لهذا الاستخدام المستدام للطاقة المتجددة، وتم البدء الفعلي لاستخدام الطاقة الشمسية في الأردن بتمويل من البنوك المحلية والوكالة الفرنسية للتنمية والوكالة الألمانية للتنمية لأنظمة الطاقة المتجددة وبدعم فني ومالي من قبل الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي والاتحاد الأوروبي.

وقال مدير عام شركة كهرباء إربد احمد الذينات أن شركات التوزيع بدأت بإعداد نفسها هيكليا وتنظيميا لاستقبال طلبات ربط منشآت الطاقة المتجددة، وهي بحاجة إلى إعداد كوادر مدربة تستطيع التعامل مع متطلبات الربط من النواحي الفنية والمالية. وأضاف ان دعم مشاريع الطاقة المتجددة من اهم الاولويات لشركات التوزيع بما فيه المصلحة العامة التي تخدم الشركات والمواطن، شريطة التزام هذه

المشاريع بالمواصفات الفنية والمحددات التشغيلية لشبكات التوزيع، وان تضمن هذه المشاريع تعزيز استقرارية واعتمادية الشبكات. وأوضح ان شركة كهرباء اربد تقدمت باقتراح إلى الهيئة لتفعيل مبدأ مشاركة الطاقة المتجددة بإتباع مبدأ انشاء محطة توليد رئيسية باستخدام نظم مصادر الطاقة المتجددة من قبل شركة متخصصة بهذا المجال في الموقع المحدد من قبل شركة التوزيع وبما يتناسب مع احتياجاتها.

من جانبه، قال مدير عام شركة الكهرباء الاردنية مروان بشناق ان الشركة دخلت اعمال الطاقة المتجددة ٣ أشهر حيث ربط أول مشترك على الشبكة من خلال مصادر الطاقة المتجددة. وبين أن الشركة لديها حاليا ٣٩ طلب ربط صغير و١٥ طلب ربط كبير من مصادر الطاقة المتجددة على الشبكة.

وقال مدير عام شركة توزيع الكهرباء، محمد فريحات أن ٢٥ الى ٢٧ بالمئة من الاقتصاد يذهب الى فاتورة الكهرباء، مبينا ان البدائل من الطاقة المتجددة ستخفف اعباء المستقبل عن قطاع الطاقة.

❖ اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب تلتقي رئيس ومدير جمعية البنوك

التقت اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب يوم الخميس ٢٨ شباط ٢٠١٣ رئيس مجلس ادارة جمعية البنوك في الاردن ومديرها العام، وذلك في إطار مناقشة قانون الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٣ ومعرفة رأي القطاع المصرفي في مواد القانون لاسيما النفقات والإيرادات، لضمان تحقيق الاستقرار المالي في المملكة والوصول للمستويات المستهدفة من النمو الاقتصادي وخدمة الاقتصاد الوطني على أفضل وجه.

وأشار رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك باسم خليل السالم بأن هناك محاولة واضحة من قبل الحكومة لتخفيض الانفاق الجاري وتعزيز الانفاق الرأسمالي وهذا توجه ايجابي، داعياً للمزيد من التخفيض إن أمكن للنفقات الجارية وإعادة هيكلة النفقات الرأسمالية لتعكس الاولويات الاقتصادية والتنموية وتكون اكثر انتاجية وإسهاماً في النمو الاقتصادي وبالمقابل تأجيل المشروعات التي لا تمثل اولوية والاستمرار في تنفيذ المشروعات التي تحت الانجاز.

وقال السالم أن زيادة النفقات العامة بنسبة ١٤٪ في موازنة ٢٠١٣ يعتبر مرتفعاً كونه يحتاج لنمو اقتصادي كبير يواكب النمو في النفقات العامة. وأكد أن تخفيض عجز الموازنة الى ٥, ٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي يعد مستوى ايجابي مقارنه مع ٧,٥٪ عام ٢٠١٢. وعبر السالم عن القلق من موضوع تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب وتشجيع الاستثمار، منوهاً أن على المجلس إعطاء أولوية لقانون تشجيع الاستثمار لأهميته في تحفيز عملية الاستثمار ودوره في زيادة ايرادات الدولة من خلال الضرائب وزيادة التوظيف والحد من البطالة. وأشار إلى أن تحسين الاداء الضريبي يعتبر إيجابي، لكنه بحاجة لخطة عمل حكومية لمكافحة التهرب الضريبي.

ورداً على سؤال للنائب نصار القيسي حول وجهة نظر السالم في مشروع قانون ضريبة الدخل خصوصاً بالنسبة للبنوك، قال السالم أن قانون ضريبة الدخل السابق كان يفرض ضريبة على البنوك بنسبة ٣٥٪ لكنه كان يعطي البنوك اعفاءات خصوصاً على أرباح السندات الحكومية مما يجعل نسبة ضريبة الدخل الفعلية على البنوك ٢٦-٢٨٪. وأضاف أن القانون المؤقت المعروض امام المجلس الحالي، يفرض ضريبة دخل على البنوك بنسبة ٣٠٪ مع إلغاء الاعفاءات مما يجعل معدل الضريبة الفعلي أعلى بحوالي ٢-٤٪ مقارنه بالقانون السابق. وقال أن تخفيض الضريبة على البنوك كان بحدود نسبة الاعفاءات، والهدف منه تحفيز النشاط الاقتصادي من جهة، ومنع البنوك التي تملك استثمارات خارجية من تحويل أصول عمليات لها إلى الخارج، لاسيما الى الدول التي تعمل فيها البنوك ولا يتم فرض ضريبة دخل على البنوك أو أن مستوى الضريبة فيها منخفض مثل فلسطين ١٥٪ ولبنان ٢٠٪، مؤكداً أن تحويل أرباح البنوك إلى الخارج سيؤدي لخسارة في خزينة الدولة. مشيراً إلى أن تخفيض الضريبة على البنوك في القانون المؤقت لم يخفض مبلغ ضريبة الدخل الإجمالية المدفوع من البنوك، إذ ارتفع من ١٢٨ مليون دينار في عام ٢٠١٠ إلى ١٥٨ مليون دينار في عام ٢٠١١. ونوه أن رفع الضريبة على البنوك قد يزيد التحصيل الضريبي

لكنه في المقابل يزيد الاعباء على المواطنين والشركات كون البنوك تعكس الضريبة على التكلفة وحسابات العائد على الاستثمار. مبيناً أن نسبة العائد على الاستثمار في القطاع البنكي من اكثر النسب تدنياً مقارنة مع قطاعات أخرى مثل التجارة والإنشاءات والاتصالات والتعدين، حيث يتراوح معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك من ٨- ٥ , ٨٪، بينما تتجاوز ٢٠٪ في قطاعات أخرى، وهي تخضع لنسبة ضريبة أقل من النسبة المفروضة على البنوك.

وبين السالم أن إصدار سندات بالدولار في السوق المحلية لا يؤدي لاختلاف مستوى الاحتياطيات الاجنبية كونه ينقلها من حساب البنوك التجارية الى حساب البنك المركزي.

ورداً على سؤال حول تخفيض العجز عن طريق تخفيض الانفاق الجاري والرأسمالي ورأي البنوك في ذلك أكد السالم أن العجز يشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدول وعلى الاقتصاد والمواطن على السواء. وأكد السالم على أهمية أسلوب الإنفاق لاسيما كفاءة الانفاق الرأسمالي وربطه بالإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي. وتساءل السالم عن بنود في الموازنة تثير التساؤلات مثل إنشاء حدائق عامة ومتنزهات وشق طرق، مع تجاهل الموازنة لموضوع الطاقة الذي يكتسب أهمية كبيرة. وحول مصادر تخفيض العجز قال السالم، يجب معالجة مصدر العجز الذي يأتي من الطاقة بالتركيز على مشروعات الطاقة المتجددة، أما العجز الذي مصدره شبكة الامان الاجتماعي فإن حلها يكمن في زيادة الانتاجية والتشغيل وتوفير فرص عمل لاسيما لطالبي العمل في المحافظات. ودعا السالم للاهتمام بالتخطيط المالي لمدة خمس سنوات مع التركيز على الميزات التنافسية للاقتصاد الأردني، وضمن برنامج من ٣ الى ٥ سنوات يضمن النمو المستهدف. وبالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها، بين السالم أن هناك بعض المبادرات الخاصة بتمويل هذه المشروعات مثل مبادرة مؤسسة الاستثمار الخارجي لما وراء البحار الاميركية (أوبك) لتقديم ضمانات لقروض المشروعات تصل الى ٧٥٪ في المحافظات و٦٠٪ في العاصمة. وقال السالم أن جميع البنوك أسست فروعاً لها ومديريات لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة لضمان تقديم هذا النوع من الخدمات المصرفية.

وطلب النواب أعضاء اللجنة من جمعية البنوك إعداد دراسة حول الضرائب المفروضة على البنوك ليتم انصافها، لأن هناك نية لرفع معدل الضريبة عليها. واقترح السالم تنظيم ورشة عمل حول قانون ضريبة الدخل المؤقت بالتعاون مع الفعاليات الاقتصادية لأنه يهم الاقتصاد بشكلٍ عام، ومناقشة قانون ضريبة المبيعات التي تشهد تهرباً كبيراً.

❖ مدير عام جمعية البنوك يشارك في ورشة الطاقة المتجددة: مستقبل واعد مستدام

شارك مدير عام جمعية البنوك في ورشة العمل التي نظمتها هيئة تنظيم قطاع الكهرباء تحت عنوان «الطاقة المتجددة: مستقبل واعد مستدام» وذلك بتاريخ ٢٠ شباط ٢٠١٢ برعاية وزير الطاقة والثروة المعدنية. وقال مدير عام الجمعية في كلمته خلال الورشة أن الطاقة المتجددة من الموضوعات الملحة في الآونة الأخيرة خصوصاً في ظل التطورات التي شهدها الأردن من حيث ارتفاع تكلفة الطاقة وما سببته من ضغط على الموازنة والمواطنين على حدٍ سواء، فضلاً عن التوسع في استخدام مختلف أشكال الطاقة والتلوث البيئي الناجم عنها. مشيراً أن تجاهل الاقتصاد الأخضر يكلف الأردن سنوياً ما يزيد عن ٢٪ من الناتج المحلي؛ حيث أن الأردن يعتمد على استيراد ٩٦٪ من احتياجاته من الطاقة والتي تشكل حوالي ١٣ , ٥٪ من الناتج، وبنفس الوقت فإن الأردن من أقل دول المنطقة كفاءة في استخدام الطاقة.

وبين أن استغلال واستثمار الطاقة الشمسية في الأردن قد يخفض من استهلاك الطاقة في الأردن بحوالي ٢٠٪ خلال الاثنتي عشرة سنة المقبلة، لكن بالمقابل فإن استثمار الطاقة المتجددة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر يتطلب استثمارات كبيرة تقدر بحوالي ١ , ٣ مليار دينار حتى عام ٢٠٢٠ لاستثمارها في قطاعات الاقتصاد الأخضر المختلفة والتي تضم قطاعات المياه والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والتي تحتاج لاستثمار ٧٠٪ من المبلغ أعلاه على الأقل، إضافة لقطاعات إدارة النفايات والنقل والسياحة والزراعة.

وناقش المشاركون في الورشة موضوعات مهمة تتعلق بالطاقة المتجددة وواقع ومستقبل الطاقة المتجددة في الاردن وقانون الطاقة المتجددة

واستعرضوا مشروعات الطاقة المتجددة مثل مشروع تركيب الخلايا الشمسية في محافظة الطفيلة وكذلك مناقشة دور شركات توزيع الكهرباء في تسهيل استخدام الطاقة المتجددة من قبل المشتركين.

كما ناقشوا عمليات تمويل مشروعات الطاقة المتجددة ودور الوكالة الفرنسية والألمانية ومؤسسة التمويل الدولية لهذا النوع من المشروعات اضافة الى تسليط الضوء على تجربة كابيتال بنك في تمويل مشروعات الطاقة المتجددة كما استعرضوا تطبيقات عملية للطاقة المتجددة في الاردن للقطاعات المنزلية والزراعية والفندقية، وناقش المشاركون في الورشة كذلك مواصفات ومقاييس معدات الطاقة المتجددة والدليل الارشادي لربط نظم مصادر الطاقة وكذلك مصادر تمويل مشروعات الطاقة.

❖ وفد كوسوفوي يزور جمعية البنوك ويطلع على التجربة الاردنية في التعامل مع المغتربين

زار جمعية البنوك في الاردن وفد من جمهورية كوسوفو للاطلاع على التجربة الاردنية في تنفيذ سياسات الهجرة وما يتصل منها في عمل البنوك. وزار الوفد الكوسوفوي في الجولة الدراسية التي نظمها البنك الدولي، وزارات السياحة والآثار والعمل ودائرة الاحصاءات العامة وغرفة تجارة الاردن.

واطلع مدير عام جمعية البنوك الوفد الكوسوفوي على تجربة الاردن في تسجيل تحويلات المغتربين الاردنيين الذين يتركزون في دول الخليج العربي ودور هذه التحويلات في دعم احتياطات المملكة من العملات الاجنبية واسهاماتها في تحسين الحساب الجاري للمملكة. وأكد أن الاردن يولي أهمية كبيرة للمغتربين الاردنيين ويشجعهم على الاستثمار في المملكة ويعقد لهذه الغاية مرة كل سنتين مؤتمرا لدراسة اوضاع المغتربين الاردنيين وتقديم التسهيلات التي تمكنهم من الاسهام في التنمية الاقتصادية على أكمل وجه.

وجاءت الزيارة التي مولها البنك الدولي لتمكين فريق من الخبراء من كوسوفوللتعرف على التجربة الاردنية في معالجة قضايا المغتربين كون دولة كوسوفوتخطط لإنشاء وزارة خاصة بشؤون المغتربين وهناك تشابه بين الاردن وكوسوفوفي ان حوالات المغتربين تلعب دورا مهما في الاقتصاد. وينصب اهتمام الوفد بعمليات تسجيل المغتربين وتحويلاتهم التي تتم من خلال البنوك وشبكات الصرافة.

❖ البنوك تشارك في اجتماعات صندوق الطاقة

شارك مدير عام جمعية البنوك في الاردن في اجتماعات لجنة إدارة صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة الذي نظمته وزارة الطاقة والثروة المعدنية. وناقش المجتمعون الوضع المالي للصندوق والمنح المقدمة من قبل الوكالة الفرنسية للتعاون، لدعم ادارة الطاقة في الاردن خصوصا في القطاعات الصناعية والخدمية، والتحضير لصندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة، وكذلك المنحة المقدمة من البنك الدولي لتعزيز الاستثمار في رفع كفاءة الطاقة في المملكة. كما تمت مناقشة طبيعة المشروعات التي مولها الصندوق، خصوصا التحول من استخدام مصابيح الاضاءة التقليدية الى مصابيح الفلورسنت المدمجة في المباني الحكومية والرسمية وفي المنازل، وكذلك تشجيع المجتمعات المحلية على ترشيد استهلاك الطاقة.

❖ رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك يلتقي ممثلين للبنك الاوروبي لإعادة الاعمار والتنمية

التقى رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الاردن باسم خليل السالم مع ممثلين عن البنك الاوروبي لإعادة الاعمار والتنمية. وأكد السالم خلال اللقاء أن أبرز القطاعات القيادية في الأردن والتي أسهمت في النمو الاقتصادي هي قطاعات السياحة والفنادق والسياحة العلاجية وصناعة الادوية.

وبين السالم أن الطاقة المتجددة تحمل إمكانات نمو كبيرة لاسيما مع الدور الكبير الذي تبذله البنوك لتمويل هذه المشروعات التي تعد صديقة للبيئة، مشيراً إلى أن البنوك لها دور كبير في استخدام الطاقة المتجددة في مباني البنوك لتخفيف التكلفة والإسهام في المحافظة على البيئة. وأكد السالم استعداد البنوك لمشاركة في تنفيذ مشروعات توليد الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح للإسهام في توليد طاقة نظيفة والمحافظة على البيئة ولتلبية الحاجة المتزايدة الى الكهرباء في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

كما أبدى السالم استعداد البنوك لتمويل المؤسسات التي ترغب في تركيب انظمة توليد الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة وكذلك الافراد وتقديم التسهيلات اللازمة لهم لتنفيذ هذه المشروعات لسد احتياجاتهم من الكهرباء وتوريد الفائض على الحاجة الى الشبكة العامة.

❖ البنوك تشارك في ورشة نظام الحماية البنكية

شارك مجموعة من الخبراء المصرفيين في ورشة عمل حول نظام الحماية البنكية Banking Safety Net، نظمها معهد الادارة العامة بهدف إطلاع البنوك على النظام الذي يسعى الى وضع أطار عملي لحماية المنظومة البنكية من خلال وضع وتحديد الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتفادي الوقوع في الازمات البنكية والحفاظ على استقرار عمليات البنك التمويلية والاستثمارية وتعزيز الاستدامة المالية والفنية للبنك.

كما أن النظام المقترح، والذي أستخلِص من نموذج علمي بُني للتنبؤ بالأزمات المستقبلية للبنوك Predicting Banking Crises يُعزز الحاكمية البنكيّة، ويسهّل الرقابة الداخلية، وبخاصة رقابة الادارة العليا، ورقابة مجالس الادارة نظرا لمتابعتها لحُسن سير مؤشرات السلامة المالية للبنك مُقارنة بمنظومة البنوك الأخرى المحلية والأجنبية كمعيار للقياس والرقابة Benchmarking.

ويقترح النظام منح الادارة الاطلاع على مجموعة من المؤشرات كل حسب اختصاصه وصلاحياته، وإنذارهم بأي تجاوز أو ابتعاد عن العمل المعياري. كما يقترح النظام إنشاء «وحدة نظام للحماية والإنذار المبكر في البنك» تمكنه من تصوير نتاج كافة عملياته، ووضعها أمام أصحاب القرار في البنك، وإشعار الادارة العُليا وأعضاء مجلس الادارة بأي تجاوز لأي من معايير السلامة المالية وغير المالية جرّاء الأنشطة للعمليات أو جرّاء القرارات غير المدروسة.ويستخدم النظام المقترح منهج التحليل المالي المتقدم، وتحليل المعايير غير المالية ذات العلاقة كمعايير الإنتاجية ومعايير الحوكمة ومعايير سلامة مؤشرات الاقتصاد الكلي ذات العلاقة، وذلك بعد مراجعة ما تم تطويره من نماذج لبناء أنظمة إنذار مبكر من قبل صندوق النقد الدولي منذ عام ٢٠٠٠ وما اعتمدته الدول الصناعية العشر G10 ليتم تطبيقه على الدول الأعضاء بالصندوق لعام ٢٠٠٧. ويأتي هذا النظام المقترح كنظام إنذار ومراقبة لأعمال البنوك من أجل تعزيز الحوكمة ودعم استقرار البنوك، وبالتالي تفادي الأزمات البنكية. وعليه، يهدف هذا النظام إلى وضع إطار عملي لحماية المنظومة البنكية Banking Safety Net.

ويقترح المشروع إنشاء نظام للسلامة المالية في البنك أو وحدة للحماية البنكية والانذار المبكر معتمدا على منهج CAPPELO كصيغة مطورة لنظرية ال CAMELs بُغية حماية المنظومة البنكية من أي مخاطر قد تنجم مستقبلا، والإنذار المبكر لأي من الأنشطة موضع المخاطر، وهذا سيمكن البنك من ادراك نتاج وآثار كافة عملياته، ووضعها أمام أصحاب القرار، أو إشعار الادارة العُليا وأعضاء مجلس الادارة بأي تجاوز لأي من معايير السلامة المالية وغير المالية جرّاء الأنشطة للعمليات أو جرّاء القرارات غير المدروسة.

وبهذا الخصوص، فقد جاءت النماذج المقترحة ببناء نظام إنذار مبكّر مكون من مؤشرات للسلامة المالية FSIs والتي لم تتجاوز ٥٤ مؤشرا في أكثر الأبحاث تقدما لصندوق النقد الدولي IMF. أما النموذج المقترح فقد طور ٦٧ مؤشرا إضافيا لبناء نموذج مكون من ١٢٠ مؤشرا تحت سبع مجموعات للتحليل المالي CAPPELO، وتشمل كفاية رأس المال Capital Adequacy، ونوعيّة الموجودات Asset

Quality، وإنتاجية العاملين Productivity، والأرباح Profit، والكفاءة Efficiency، والسيولة Liquidity، والانفتاح Openness.

ويحتاج تطبيق النـظام لتوفيـر قاعدة بيانات عن البنك، ومن الأفضل أن تتوفر وتتساب هذه المعلومات بشكل منظم ودوري، وعلى الأكثر مرّة كل شهر؛ وبهذا تكون المؤشرات أكثر دقة وحداثة، وتمكّن راسم السياسة ومتخذ القرار من المتابعة الحثيثة، وتصويب الأوضاع قبل تفاقمها. إضافة للحاجة لبيانات سنوية لمدة خمس سنوات لغاية تتبع تطور أعمال البنك ومقارنته بغيره، ويحتاج الى شبكة حافظات Severs لدى البنك وفروعـه، وشبكة تربط هذه الحافظات Severs مع الحافظة الرئيسية، وأنظمة حماية Fire Wall Systems. ويتوقع أن يحقق النظام المقترح الفوائد التالية: ابراز مؤشرات السلامة المالية للبنك، وللمنظومة البنكية قيد المقارنة، وإبراز المؤشرات غير المالية للبنك، وللمنظومة البنكية قيد المقارنة؛ واظهار كل مؤشر لغاية المقارنة، ولتحليل أثر ذلك على البنك، وتحليل ومقارنة التطور التاريخي لأهم مؤشراته، ومقارنته مع البنوك المحلية والأجنبية، ومُساعدة الوحدات المختصة بالمخاطر والدراسات والعمليات في البنك على اقتراح التوصيات والإجراءات والسياسات الواجب اتخاذها عند وصول أحد أو بعض أو مجموعة المؤشرات لحدّ معيّن تحدده النظرية المالية أو الواقع الاقتصادي أو معيار الصناعة أو المقارنة الدولية.

وبحسب النظام المقترح، فإن التنفيذ يحتاج الى فريقين متخصصين يعملان جنبا الى جنب؛ فريق اقتصادي ومالي متخصص وفريق نظام معلومات وبرمجة من البنك من أربعة أشخاص ليعملوا مع فريق من الخبراء الماليين والاقتصاديين كمعدين للنظام ، حيث سيعملون على اعداد البرمجيات اللازمة Dash Board وعرضها للتطبيق بالتعاون مع الفريق المعني بنظم المعلومات في البنك نفسه. هذا اضافة الى التعاون مع ORACL لعرض هذا النظام كجزء من منتجاتها ضمن شبكة معلومات تعرض بأكثر من طريقة مثل IPAD وأجهزة الخلوي.

❖ البنوك تستضيف طلابا من الجامعة الاهلية وتعرض لهم تطورات الجهاز المصرفي الاردني

استضافت جمعية البنوك في الاردن وفدا من طلاب كلية العلوم الادارية في جامعة عمان الاهلية وعرضت لهم التطورات التي شهدها القطاع المصرفي الاردني واسهاماته في الناتج المحلي الاجمالي ودعم الاقتصاد الوطني كونه اكبر ممول للنشاطات الاقتصادية في المملكة.

ورحب مدير عام جمعية البنوك في الاردن بالطلاب مؤكدا أهمية تواصل مؤسسات التعليم العالي مع المؤسسات الوطنية واكتساب الخبرات والتعرف على دورها في الاقتصاد الوطني، ومشدداً في الوقت ذاته على ضرورة اطّلاع كليات الأعمال في الجامعات لاسيما طلبة المالية والمصرفية والاقتصاد والمحاسبة، على التطبيقات العملية في سوق العمل خصوصا البنوك والمؤسسات المالية الاردنية.

وعرض مدير دائرة الدراسات في الجمعية فادي المشهراوي، التطورات التي شهدها القطاع المصرفي بمكوناته كافة، حيث بين ان القطاع يضم البنك المركزي الاردني و٢٦ بنكاً منها ١٣ بنكاً تجارياً و ٤ بنوك اسلامية، إضافة لتسعة بنوك اجنبية منها ٦ عربية. وقال أن شبكة فروع البنوك العاملة في المملكة وصلت الى ٦٩٥ فرعاً كما بنهاية عام ٢٠١١، وبنسبة ٩ آلاف نسمة لكل فرع، وأن عدد اجهزة الصراف الآلية بلغت ١٢٢٠ جهازاً. وبين ان اهم خصائص القطاع المصرفي الاردني تتمثل في انفتاحه على الاستثمارات الأجنبية والتي تصل نسبة مساهمتها فيه لحوالي ٦٠٪ في نهاية ٢٠١٢. وقال ان البيانات الرسمية تظهر ان القيمة السوقية لأسهم البنوك في بورصة عمان تشكل نحو ٣٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٢، في حين تشكل موجودات البنوك ١٧٩٪ من الناتج، والتسهيلات الممنوحة من قبل البنوك تشكل ٨١٪ من الناتج.

وأشار المشهراوي إلى ارتفاع موجودات البنوك الى ٣٩,٣ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنة مع ١٢,٩ مليار دينار في عام ٢٠٠٠، منها ٨٤٪ للبنوك المحلية. وبين أن إجمالي الودائع في البنوك ارتفعت الى ٢٥ مليار دينار مقابل ٨,٢ مليار دينار، فيما ارتفعت التسهيلات من ٤,٥ مليار دينار عام ٢٠٠٠ إلى ١٧,٨ مليار دينار في عام ٢٠١٢. وقال ان البنوك الاردنية تخضع لرقابة البنك المركزي الاردني وتطبق مقررات بازل للرقابة الإشرافية والتي تتعلق بمعايير نسبة كفاية رأس المال وصافي التمويل المستقر ونسبة تغطية السيولة لنسبة الرافعة المالية ونسبة العائد على حقوق المساهمين وسياسة توزيع الارباح، والانظمة والبيانات وعملية رفع التقارير وتكنولوجيا المعلومات والخطة الاستراتيجية

للبنك. مؤكداً أن مؤشرات البنوك الاردنية إيجابية وتتوافق مع تعليمات البنك المركزي والمؤشرات التي تتطلبها تعليمات بازل وتتجاوزها في كثير من المعايير. كما استعرض انواع الخدمات التي تقدمها البنوك وتوافقها مع احتياجات السوق المحلية المتطورة باستمرار.

❖ جمعية البنوك تشارك في ورشة حول تمويل الاستثمار الاخضر

نظمت وزارة البيئة بالتعاون مع الاستشاري العالمي (Adam Smith International) بمشاركة (Vivid Economics) ورشة عمل حول تمويل الاستثمار الأخضر يوم ٢٣ نيسان ٢٠١٣، شارك بها مدير عام الجمعية بالإضافة لخمسة من ممثلي البنوك العاملة في المملكة.

وجاءت الورشة بهدف عرض دراسة تحفيز القطاع المالي للتوسع في نطاق تمويل الاستثمار الاخضر والممولة من الوكالة الفرنسية للإنماء وإعداد التوصيات المنبثقة عنها.

وشارك في الورشة ممثلين للوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية، وهيئات المجتمع المدني والوكالات الاعلامية وجمعيات البنوك والاعمال تمهيدا لرفع توصياتها الى رئيس الوزراء.

❖ مدير عام جمعية البنوك يشارك بعدد من النشاطات المحلية

شارك مدير عام جمعية البنوك في الاردن في عدد من النشاطات التي نظمتها مؤسسات رسمية وجمعيات محلية. حيث قام بالمشاركة في الندوة التعريفية التي نظمتها المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية حول برنامج تمويل التجارة العربية ودوره في تنمية التجارة العربية البينية. وركز المشاركون على أهمية تنشيط تمويل التجارة العربية البينية لأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية بشكل عام لدورها في زيادة الانتاج والاعتماد على موارد عربية تسهم في رفع القيمة المضافة للمنتجات العربية وتتيح إمكانية التكامل العربي في مجالي الصناعة والتجارة.

كما قام بالمشاركة في المؤتمر الاردني الاوروبي «أولوياتنا ترشيد استهلاك الطاقة» الذي نظمته جمعية الأعمال الاردنية الأوروبية (جيبا) وناقش التحديات التي تواجه الاردن والمنطقة المتمثلة في ارتفاع اسعار النفط وتداعياتها على الاقتصاد والمواطنين على السواء. وهدف المؤتمر الى نشر الوعي بأولويات استخدام الطاقة وترشيد استهلاكها وكيفية المحافظة على مصادر الطاقة باتخاذ إجراءات بسيطة وإتاحة الفرصة للأوساط الاكاديمية ورجال الاعمال والخبراء وصانعي القرار لتبادل المعرفة والأفكار والتقنيات في مجالات الطاقة وترشيد استهلاكها.

❖ جمعية البنوك تشارك في جلسة لمناقشة آليات التمويل الاستثماري للمشروعات

شارك مدير عام جمعية البنوك في الاردن في الجلسة التي خصصها المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول آلية التمويل الاستثماري للمشروعات والمنشآت في الاردن.

واستهدف الاجتماع استكمال المناقشات حول آليات التمويل التي تشكل أهمية كبيرة للنشاطات الاقتصادية، لاسيما أن توافر التمويل المناسب من حيث الحجم وشروط الاقراض يعدان من العوائق التي تعترض التنمية الصناعية.

وأكد المشاركون في الاجتماع أن توفير الجانب التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مهم جدا وأنه رغم وجود العديد من المؤسسات التمويلية، إلا انه لا يوجد مرجعية واضحة لهذه الجهات؛ فبناء راس المال الاجتماعي يحتاج إلى إعادة بناء هذه المؤسسات التي تصل إلى ٣٤ جهة تتعامل مع عمليات التمويل الميكروي. كما أكدوا أهمية إعادة تحديد دور هذه الجهات وتوحيد مرجعيتها لتكون تحت مظلة ومرجعية واحدة.

وشدد المجتمعون على أهمية فكرة إنشاء البنك التنموي كمؤسسة مالية تمويلية تنموية تتضمن برامج مختلف الأدوات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

❖ رئيس مجلس إدارة الجمعية ومديرها العام يشاركان في القمة المصرفية العربية الدولية في فينا

شارك رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الاردن باسم خليل السالم ومدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح في اجتماعات القمة المصرفية العربية الدولية لعام ٢٠١٣ التي عقدها اتحاد المصارف العربية في العاصمة النمساوية فينا خلال الفترة ٢٧-٢٨ حزيران ٢٠١٣. وتم عقد القمة المصرفية بالتعاون بين اتحاد المصارف العربية وغرفة التجارة العربية النمساوية لمناقشة «دور المصارف في بناء القدرات المدنية في الدول ما بعد النزاعات» حيث افتتحها نائب المستشار الفدرالي النمساوي وزير الخارجية مايكل سندلجر (Michael Spindelegger).

وهدفت القمة لتفعّيل الشراكة مع المنظمات الدولية وتعزيز القدرات المدنية في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها المنطقة العربية والأحداث السياسية والاجتماعية التي تضغط على معظم الدول العربية، واستشراف دور القطاع المصرفي العربي، الذي يمثل حجز الزامية في الاقتصاد العربي، ودوره كمحرك للاقتصاد العربي وشريانه الحيوي. وتم خلال القمة تكريم الاستاذ عدنان القصّار الذي تم اختياره الشخصية المصرفية العربية لعام ٢٠١٣.

❖ جمعية البنوك تعقد اجتماعاً في موضوع الاستثمار وتمويل مشاريع استغلال الطاقة المتجددة

عقد في جمعية البنوك في الاردن اجتماعاً موسعاً لمناقشة موضوع الاستثمار وتمويل مشاريع استغلال الطاقة المتجددة، وذلك ضمن النشاطات التي يقوم بها مشروع بناء القدرات المحلية في مجال الطاقة المتجددة والممول من الاتحاد الأوروبي وحضر الاجتماع ممثلين عن كافة البنوك الاردنية.

وافتتح اللقاء رحب الدكتور جمال عثمان (مستشار المشروع) مرحباً بالحضور ومبيناً أن الاجتماع يأتي في ظل ارتفاع فاتورة الطاقة المستوردة والعبء الناجم عنها على الاقتصاد، وضرورة تكاتف كل الجهات للحد من كلفة الطاقة المتزايدة.

وأكد على اهمية دور البنوك في دعم وتطوير برامج تمويل خاصة لمشروعات الطاقة المتجددة. ثم قدم المهندس اميل عاصي مدير فريق العمل في المشروع نبذة عن المشروع وأهدافه.

كما قدم المهندس وليد شاهين نبذة عن مركز بحوث الطاقة التابع للجمعية العلمية الملكية ومستقبل الطاقة المتجددة في الاردن. وتلا ذلك نقاش موسع شارك فيه معظم الحضور، حيث تم التركيز على بعض الجوانب الفنية لمشاريع الطاقة المتجددة وخاصة الخلايا الكهروشمسية والصعوبات التي تواجه البنوك نتيجة عدم وجود دعم فني من قبل خبراء مؤهلين في هذا المجال، وأجاب على الاستفسارات والتساؤلات اعضاء فريق العمل والمؤلف من الدكتور فواز الكرمي والدكتور جمال عثمان والمهندس اميل عاصي.

وابدى الحضور اهتماماً بالفرص المتاحة للاستثمار وتمويل مثل هذه المشروعات، سواءاً لغايات تزويد البنوك بالكهرباء او تمويل المستثمرين وصغار المستهلكين للاستفادة من انظمة الطاقة المتجددة.

❖ جمعية البنوك تشارك في مؤتمر «الاقتصاد الأردني: نظرة في العمق»

شارك مدير عام جمعية البنوك في ورقة عمل بعنوان «دور البنوك العاملة في الأردن في تطوير الاقتصاد الأردني»، قدمها لمؤتمر الاقتصاد الاردني نظرة في العمق، الذي نظمته جمعية الرخاء لرجال الاعمال بتاريخ ٢٠١٣/٩/٧.

وقال مدير عام الجمعية أن البنوك تولي أهمية خاصة لأدوات ومنتجات التمويل الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة إدراكا منها لأهميتها كمحرك للاقتصاد الوطني، حيث تمثل تلك المشروعات ٩٨,٥٪ من إجمالي المؤسسات في الأردن، وتسهم في توظيف ٦٠٪ من القوى العاملة، وتساهم بحوالي ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤكد على أهميتها للاقتصاد الوطني. وأضاف أنه نظراً للدور الكبير للمشاريع المتوسطة والصغيرة فإن معظم البنوك في الأردن استحدثت دوائر متخصصة تعمل على توفير برامج خاصة لتلك الشركات، مشيراً أن حجم التمويل المصرفي لتلك الشركات بلغ ملياري دينار في عام ٢٠١٢، وهو ما يشكل ١١,٢٪ من التسهيلات الممنوحة من البنوك في الأردن.

وحول أهمية ودور البنوك العاملة في الأردن بالاقتصاد الأردني، قال أن البنوك في الأردن تساهم في التنمية الاقتصادية بفعالية من خلال حشد واستقطاب المدخرات، واستخدام تلك المدخرات لتقديم التمويل المناسب للقطاع الخاص من شركات كبرى وصغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر، إضافة إلى قروض الأفراد. مشيراً إلى أن البنوك توفر التمويل المناسب للحكومة والمؤسسات العامة من خلال التسهيلات الائتمانية المباشرة ومن خلال شراء أذونات وسندات الخزينة بأسعار فائدة تفضيلية، إضافة لتمويل القطاع الخارجي ودعم التجارة الخارجية، وتوفير القنوات الرئيسية للسياسة النقدية. مشيراً إلى أن البنوك في الأردن تساهم بأكثر من ٩٠٪ من حجم التمويل الكلي في المملكة.

وفي ذات الصدد بين مدير عام الجمعية أن قطاع البنوك من أكثر القطاعات مساهمةً في دفع الضريبة حيث تشكل ضريبته المدفوعة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ حوالي ٦١,٥٪ من الضريبة التي تدفعها جميع الشركات المساهمة العامة، وهي تشكل ٤٢٪ من إجمالي ضرائب الدخل المحصلة من جميع الشركات في الأردن.

وفي الجانب التنظيمي والرقابي، قال أن البنوك العاملة في المملكة تطبق معايير المحاسبة الدولية، وهي تتمتع بشفافية عالية من حيث الإفصاح بالشكل الذي يفوق مثيلاتها في الدول المجاورة، وخاصة فيما يتعلق بالديون غير العاملة. وفي ذات السياق، بين أن نسبة الديون غير العاملة التي أخذت في الارتفاع منذ الأزمة المالية العالمية لتصل إلى ٨,٥٪ في عام ٢٠١١ نتيجة لتداعيات الأزمة وللتباطؤ الاقتصادي محلياً وعالميا، بدأت في الانخفاض لتصل الى ٧,٧٪ في نهاية ٢٠١٢، منوها أن نسبة تغطية الديون غير العاملة بلغت ٦٩,٤٪ للفترة ذاتها.

❖ جمعية البنوك تعقد اجتماع لإنشاء محطة لتزويد البنوك بالكهرباء

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماعا يوم ١٠ أيلول ٢٠١٣، مع اللجنة الفنية والمالية والقانونية في البنوك الأعضاء لحضور العرض التقديمي الذي قدمه المهندس خالد الإيراني وطارق عوض بخصوص دراسة مشروع مقترح لإنشاء شركة لتوليد الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية لاستخدامها من قبل البنوك.

وتم الطلب من أعضاء اللجنة تزويد الجمعية بإجمالي حجم استهلاك البنوك من الكهرباء بالكيلو واط خلال عام ٢٠١٢ وذلك بهدف إكمال دراسة المشروع أعلاه والخروج بتوصيات لمجلس إدارة الجمعية، وقد قامت بعض البنوك بتزويد الجمعية بالمطلوب وإبداء الرأي حول رغبتهم المبدئية بالمساهمة في إنشاء الشركة.

❖ جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لدراسة جدوى إنشاء شركة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية

نظمت جمعية البنوك يوم ٢٣ أيلول ٢٠١٣، بالتعاون مع مشروع بناء القدرات الوطنية في مجال الطاقة الشمسية الحرارية المركزة التابع للمركز الوطني لبحوث الطاقة ندوة بعنوان «اقتصاديات وتمويل مشروعات الطاقة المتجددة الصغيرة والمتوسطة» شارك بها عدد من

المؤسسات المهتمة بهذا النوع من التمويل.

وناقش المشاركون، واقع الطاقة المتجددة والإطار التنظيمي والقانوني في الاردن وتقنيات الطاقة المتجددة خصوصا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والجدوى الفنية والاقتصادية لمشروعات الطاقة المتجددة ومناقشة حالات عملية في تمويل مشروعات الطاقة المتجددة.وعرض خبراء المركز الوطني لبحوث الطاقة للفرص الاستثمارية في مجال الطاقة المتجددة في المملكة سواء الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في جنوب وشمال المملكة، والخطة المستهدفة لزيادة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكهربائية الكلية في المملكة ضمن الاستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة.

❖ جمعية البنوك تؤكد أهمية الانفتاح بين مؤسسات الدولة والقضاء على الترهل وصيانة هيبة الدولة

أكد رئيس مجلس ادارة جمعية البنوك في الأردن باسم خليل السالم أهمية المحاور التي ركز عليها لقاء رئيس الوزراء الدكتور عبدالله النسور مع منتدى القيادات الحكومية والتي تتمثل في تعميق الانفتاح بين مؤسسات الدولة وازالة الترهل في الاجهزة الحكومية واستعادة هيبة الدولة التي تضررت في الفترة الماضية.

وشدد على أهمية دعم مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني لهذه التوجهات لدورها في خلق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار وتحسين مستوى ونوعية الخدمات والإنتاجية بشكل عام. وقال السالم في بيان اصدرته جمعية البنوك في الأردن، أن الجمعية التي تمثل البنوك العاملة في المملكة، تؤمن بأهمية الانفتاح والتواصل بين مؤسسات الدولة في القطاعين العام والخاص نظرا لأهمية هذا الانفتاح ودوره في الوصول إلى قرارات رشيدة تخدم الصالح العام وتقي من حدوث مشكلات وتعقيدات تعيق العمل وتكبح الانتاجية.

وأكد إن الترهل الذي اصاب بعض الأجهزة الحكومية وأنتقل إلى بعض مؤسسات القطاع الخاص، يعد آفة يجب محاربتها ومعالجة المظاهر السيئة المرتبطة بها من خلال تشذيب الجهاز الحكومي وتطوير الموارد البشرية باعتبارها المحرك الرئيسي لعمل الجهاز الحكومي. في السياق ذاته، اشاد السالم بنظام الخدمة المدنية الجديد معتبرا آلية التعيين الجديدة بموجب عقود سنوية اسلوبا فعالا في تشذيب الجهاز الحكومي والارتقاء بمستوى العاملين فيه. لافتا الى ان التضخم الذي اصاب المؤسسات الرسمية وما نجم عنه من بطء في الإجراءات واعاقة لمصالح المستثمرين اعطى انطباعا عام سيئا ازاء البيئة الاستثمارية في المملكة.

وطالب رئيس مجلس ادارة الجمعية بضرورة استرجاع هيبة الدولة التي تضررت بسبب تمادى البعض على مؤسسات الدولة وعلى بعض المصالح الاقتصادية وتعطيل مرافق عامة معتبرا استعادة هيبة الدولة حجر الزاوية في جذب الاستثمارات الخارجية و تحقيق التنمية المستدامة.

هـ . إصدارات جمعية البنوك خلال عام ٢٠١٣

قامت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٣ بإصدار المطبوعات التالية:

- ❖ التقرير السنوي: أصدرت جمعية البنوك في الأردن تقريرها السنوي الرابع والثلاثون لعام ٢٠١٢، والذي تضمن تطورات الجهاز المصرفي في عام ٢٠١٢ من حيث السيولة والموجودات والمطلوبات ورأس المال. كما تضمن تحليل الأداء المقارن للبنوك في المملكة والخدمات المصرفية الجديدة التي طرحتها البنوك وتطور القوى البشرية العاملة في البنوك وعدد فروع البنوك في أنحاء المملكة كافة. كما سلط الضوء على آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي وخلاصة التطورات الاقتصادية العالمية والوطنية وأبرز نشاطات الجمعية في العام ذاته.
- ❖ دراسة تطور القطاع المصرفي الأردني: أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠١٣ الطبعة الخامسة من دراسة تطور القطاع المصرفي الأردني.

حيث تناولت الدراسة تطورات السياسة النقدية وتطور الجهاز المصرفي من حيث الموجودات والتسهيلات والودائع ورأس المال خلال العشرة سنوات الأخيرة، كما تطرقت الدراسة إلى هيكل الجهاز المصرفي من حيث عدد البنوك والفروع وأجهزة الصراف الآلي خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢. واستعرضت الدراسة مؤشرات المتانة للبنوك العاملة في الأردن، وبحثت في أهم مؤشرات البنوك الإسلامية والبنوك الأجنبية في المملكة. كما بحثت الدراسة في التركز المصرفي، وتناولت تطور أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان، وتطور هيكل أسعار الفوائد، وتقاص الشيكات خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢.

- الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية وممارساتها في القطاع المصرفي الأردني: أصدرت جمعية البنوك في الأردن دراسة الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية وممارساتها في القطاع المصرفي الأردني في عام ٢٠١٣ والتي تم إعدادها بالتعاون مع Schema. وتبحث الدراسة المذكورة في واقع وممارسات المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن، مع التركيز على جانب الافصاح عن نشاطات المسؤولية المجتمعية من قبل البنوك.

- سلسلة كراسات الجمعية: ضمن سلسلة كراسات الجمعية تم اصدار كراسة خلال عام ٢٠١٣ تحت اسم «الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١٢»، حملت هذه الكراسة في طياتها تلخيصاً وافياً للتطورات التي شهدها القطاع المصرفي الأردني خلال العام ٢٠١٢، حيث تناولت تطور أداء البنوك من حيث البنود الرئيسية في المركز المالي وقائمة الدخل ومقاييس الربحية والتفرع المصرفي خلال العام ٢٠١٢.